

مرزوق بن تنباك

حالة المجتمع السعودي وتحولاته



حالة المجتمع السعودي وتحولاته

مرزوق بن صنيان بن تيباك

دار المفردات للنشر - الرياض

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

مقدمة

في تلافيف الذاكرة الثقافية العربية رصيد عظيم من رواسب الماضي السحيق قبل مئات السنين ومن أعظم الرواسب الثقافية وأبقاها في الذاكرة المعاصرة مفهوم الكسب والامتلاك بالقوة والأخذ ثم الفخر بالحذية والهبة والعطاء على حد وصف الشاعر لممدوحه:

كسوب ومتلاف إذ لا ما سألته تهلل واهتز اهتزاز المهند
والكسوب المتلاف هنا في الميت لا بد أن يكون من نخبة
المجتمع وساداته والقادرين على الأخذ والعطاء والفرعة
للأهل والأصدقاء.

وقد حدثني أحد المعاصرين أنه حضر مجلساً فيه عدد من كبار الموظفين التنفيذيين في الدولة الذين تقاعدوا من العمل واستعادوا الذكريات فمزح أحدهم مع زميل له قائلاً: سرقت الكثير عندما كنت في العمل فانتفض المخاطب غضباً وقال: أنا لا أسرق، أنا أخذ أخذاً الذي يسرق أنت وأمثالك. في إطار الفقرة السابقة ستقرأ شيئاً من ذلك الإرث الثقافي وتعرف كيف

تعامل الناس في مجتمعنا في العصر الحديث مع الإرث الثقافي وزاوجوا بينه وبين أحدث النظريات الإدارية والبيروقراطية ونجحوا في تكييف النظريات الحديثة في الإدارة لقيم الماضي ومفاهيمه وفي هذه المجموعة من البحوث والدراسات التي تناولت بنية المجتمع السعودي في صميم تكوينه ستجد دليل القدرة والمهارة على تكييف الحاضر لعلاقات الماضي وهي بحوث بعضها نشر في كتاب قبل اليوم، وبعضها قدم لمؤتمرات وندوات دعت لها ضرورة قياس توجه المجتمع العام ورصد تطوره وحركته داخل دائرة بنائه التقليدي والمتجدد، وهي في حقيقتها حصيلة ملاحظات متأنية رصدت تغيرات المجتمع السعودي خلال أربعين سنة مضت، حيث تعرضت البلاد والمجتمع فيها لطفرات قوية مادية وثقافية واجتماعية مهمة ومؤثرة في كل المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والدينية، وتفاعلت تياراته مع ما حدث في داخل تركيبها التقليدية الصلبة وتلك التي حاولت أن تواكب الحداثة المرنة، وقد حاولت هذه البحوث رصد ما طرأ من متغيرات عميقة وجذرية في بنيته وتكوينه الفكري، واستنطقت أراءه ولم

تجامل كثيراً في عرض ما وصلت إليه من نتائج مهما كانت درجة اعتدالها أو تطرفها وظهورها على سطح الواقع الذي عاش فيه الناس ولا زالوا يعيشون فيه.

وإنما جسدت الواقع بأبعاده كما هو دون تدخل أو مجاملة. وموجب نشرها في هذا الوقت هو أن نضع الشباب اليوم في دائرة المجتمع بالأمس القريب كما هو بالكيفية التي كان عليها وليس كما نود أن نسمع أو أن نرى بعد ذلك.

لعل في قراءتها ما يحفز جيل الشباب إلى تمثيل قيم العدل والمساواة في الحقوق والواجبات في إطار مفهوم المواطنة في الوطن وتجسيدها في المشاعر والتعامل بين الناس.

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

الانتماء الوطني^(١) دراسة للحالة السعودية

نحاول بيان هذا المصطلح الذي أصبح مفهوماً عاماً في الأدبيات المعاصرة للأمم للشعوب وللأفراد والجماعات، ونجتهد في تحديد معاني الانتماء والهوية ومرادفاتها التي تعني الانتماء بمعناه الواسع والانتقاع إلى دلالة تحدد معنى المواطنة والهوية وكلها لها من الدلالات ما يوحد معانيها حين ترتبط بقيم اعتبارية واجتماعية، معترف بوجودها ومقدر الانتماء لها والاتصاف بصفاتها، وقد تتسع مساحة الانتماء لتشمل الثقافة وغيرها من محددات الشخصية الإنسانية وبالتالي يتبلور مفهوم الانتماء من جميع العناصر والمكونات التي تخلق في نهاية المطاف شخصية المرء المتزن وتعبر عن ذات سوية تؤمن بحقوق المواطنة الكاملة لكل فرد في المجتمع على ثلاث مقومات أساسية « الجماعة البشرية المتحدة بالتعاقد، والأرض التي تعيش الجماعة داخل حدودها، والهوية السياسية والقانونية التي تعرف بها الجماعة

(١) قدمت هذه الورقة لجلسات مركز الحوار الوطني.

نفسها تجاه الهويات الأخرى»^(١).

وقد تعددت الانتماءات فهناك الانتماء الوطني الشامل وهناك الانتماء الثقافي والانتماء الاجتماعي والشائيات الأخرى مهما تعددت، وكل ذلك يجمعه جامع واحد هو الانتماء للوطن في الدرجة الأولى وللهوية الثقافية بعد ذلك، وهما مناط التكليف. ولأن وظيفة الهوية الوطنية هدف كل المهتمين بمستقبل الأمة فقد قامت النظريات التربوية والدراسات الاجتماعية على تحديد العوامل المؤثرة في خلق شخصية الإنسان وبنائها واثبات مبادئه وتحديد علاقته في ما حوله وما يحيط به ووضعت متغيرات الحياة وثوابتها في ميدان الإدراك المبكر للإنسان وتأصيل ذاته، ولاشك أن تميز الانتماء هو أهم ما عملت النظريات التربوية الحديثة على تعميقه والاهتمام به. وتحققت الهوية في زمننا الحاضر بالمواطنة والانتماء الوطني للإنسان في ثقافته وحقوقه وواجباته وأصالته معرفاً انتسابه إلى الوطن أكثر مما يعرف نفسه بالنسب أو المذهب، أو الدين

(١) التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية. أدونيس العكره، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

والعرق، وقد أصبحت مرتكزات الهوية على المواطنة وهي العنوان الذي يعتمد عليه التعريف بالإنسان والتحديد لشخصيته وملامح حياته ونسبته إلى الوطن الذي ينتمي إليه ويسكنه. وإذا كانت الهوية والمواطنة والانتماء من باب المعاني المترادفة في كثير من الحالات وأن التمييز بين هذه المسميات قد لا يكون واضحاً لدى عامة الناس بل يكاد أن يكون كذلك حتى لدى خاصتهم إلا أن كثرة استعمال هذه المفردات في حياتنا المعاصرة أعطها معنى الاتصال والألفة وحدد دلالتها في أذهان الناس، لم نصل إلى مرحلة التأصيل الصارم لما نعنيه عندما نطلق كلمة المواطنة أو الهوية الوطنية. وفكرنا التراثي لا يحمل معاني هذه المفردات بدلالاتها الحاضرة لكنه كان يحمل معناها الاجتماعي بمفردات أخرى قد لا تبعد عنها كل البعد، ولعل أول من أشار إلى معنى المواطنة والهوية الجهوية بدل الهوية العشائرية والنسبية في تاريخنا القديم وثقافتنا العربية هو الأحنف بن قيس الذي أعطى المواطنة حقها الذي تحاول الثقافة المعاصرة أن تعطيه لها، فأشار في كلمة ماثورة له إلى حقوق المواطنة قبل حقوق الانتماء القبلي والعشائري حين

خطب في أهل البصرة فقال: والله لأزد البصرة أحب إلينا من تميم الكوفة ولأزد الكوفة أحب إلينا من تميم الشام»^(١).

إذن معنى الهوية الوطنية قديم في الثقافات الإنسانية وإن كان مسماهما محدثاً في عصرنا الحاضر معرّفًا تعريفًا عالمياً أو شبه عالمي وحقيقته الحاضرة ارتباط الإنسان بالأرض التي يعيش عليها أو يولد فيها مع الدلالة السياسية والمحيط الذي تحكمه أنظمة أو اتحادات دولية ووطنية تجاوز كل الاعتبارات القديمة كالعرق واللغة والدين والجنس إلى صهر كل تلك في معنى واحد هو المواطنة والانتماء لها دون غيرها من الروابط الاجتماعية والثقافية وغير ذلك. فالمواطنة والانتماء في العصر الحاضر رابط قانوني ومعنوي يلغي كل ما عداه من صور الانتساب والانتماء وكل الروابط غير رابطة الهوية التي تترجمها المواطنة المعاصرة لا اعتبار لها.

الهوية الوطنية والانتماء:

دراسة الحالة في المملكة.

بدأ العصر الحديث والحضارة المدنية بالهوية الوطنية

(١) انظر خطبته في كتاب البيان والتبيين.

الخاصة التي تحقق الانتماء لسكان كل دولة باعتبار وحدتها السياسية واجتماع سكانها في كيان مستقل واحد وإن تعددت ثقافتهم ولغاتهم وجنسياتهم وأديانهم وقد اهتم المرربون واهتمت المناهج التي تعد لتربية النشء بإبراز الجانب المعرفي والوجداني لتعميق الانتماء للهوية الوطنية وترسيخها في أفكار الشباب وتأصيل دلالتها وإيضاح الجوانب المشرقة التي يتجاوزها الإنسان انتماءاته وصلاته الاجتماعية والثقافية وغيرها من الروابط إلى رابطة عامة شاملة كاملة جامعة تلك هي هوية المواطنة بكل ما تعنيه من معاني، وما تدل عليه من حقوق وواجبات.

والمملكة العربية السعودية مثل كل الدول والأقطار اهتمت اهتماماً كبيراً بتأسيس بنية الانتماء للهوية العامة « المواطنة » التي تجمع كل المواطنين في مجال الانتماء الواسع والمدلول المدرك للهوية المعبرة عن المجتمع. وكان المرربون والمهتمون بالشأن العام يعلمون علم اليقين واقع سكان المملكة قبل التوحيد السياسي للوطن الكبير ويعلمون التكوينات والولاءات واختلاف العادات والثقافات وهو

أمر معلوم بالضرورة، وقد قامت المملكة وتجاوزت هذه الثنائيات ربحاً من الزمن لأن الوعي الكامل بأهمية الانتماء للهوية الوطنية كان حاضراً في الأذهان بعد مرحلة من التشتت التي مرت بظروف صعبة انتهت بنهاية سعيدة وهي نهاية التشرذم والاختلاف وبداية الاجتماع بالوطن وانتساب أبنائه إلى المواطنة والتزامهم بآدابها وحقوقها وواجباتها. من هنا نتفق عند المعنى الحاضر للمواطنة وعلاقتها في بنية الهوية المستقبلية والمتغيرات الحادثة في الحياة والسلوك الاجتماعي الذي يعيشه الناس في المملكة باعتبارها الجامع الموحد مع اعتبار متغيرات العصر الحاضر ومؤثراته المادية والاجتماعية والثقافية، وهي العناصر الحية في تنمية ثقافة الإنسان وتربية سلوكه الذي يعمق في وجدانه قيماً تحترمها الأجيال وتنميها الأمم في كل مجالات الحياة ومتطلبات الاجتماع البشري الذي يعيش على أديم الأرض الجامعة لهم. وعلى هذا يقول المهتمون في الدراسات الاجتماعية أن الإنسان (يحيى في بيئة ذات بعدين أولهما بيئة جغرافية أو ما يطلق عليها أحياناً البيئة الطبيعية التي تشمل جميع الظواهر التي ليست بالأساس

من صنع الإنسان كالأرض والمناخ والتضاريس وما إليها. وثانيهما البيئة الثقافية التي تتضمن جميع المؤثرات الثقافية التي يتعرض لها الإنسان في المجتمع، ويكشف لنا التاريخ أن الإنسان ابتدع البيئة الثانية لمواجهة بعض ظواهر البيئة الأولى^(١).

ولأن الإنسان في طبيعة تكوينه يتعرض للمؤثرات في بيئته ويتفاعل معها في تقبل سريع لما يواجهه من متغيرات بالقبول أو الرفض حسب الواقع الذي يعيش فيه والثقافة التي تعرض فيها هذه المتغيرات المتسارعة مع اعتبار نموه واكتسابه المعرفي وهو في كل الأحوال سريع التغير أكثر من غيره، وقد تعرضت بعض الدراسات لرصد القيم لدى الإنسان في سن الطفولة المبكرة وحتى آخر عمره وقد لاحظت هذه الدراسات « بعامة أهمية الفصل بين الأحكام الأخلاقية المرتبطة بالجانب الاجتماعي وبين الأحكام الأخلاقية المرتبطة بالمثل العليا فالأحكام في الأولى لا تصدر بناء على وجود سلطة أو عقاب

(١) ثقافة الأطفال، هادي نعمان الهيتي، ٣٧، عالم المعرفة، رجب ١٤٠٨ هـ مارس ١٩٨٨ م.

بل تصدر بناء على العرف والتقاليد، أما الأحكام في الثانية فتنبع من القيم العليا التي يحددها الضمير»^(١).

كما لاحظت الدراسة أن هناك نسقاً لاكتشاف الأحكام الأخلاقية المرتبة بالجانب الاجتماعي في مراحل العمر من ٧-١٨... وفي إطار التمييز بين الأوامر الأخلاقية التي يكون الحكم فيها على أساس الضرر الذي يلحق بالآخرين نتيجة القيام بفعل معين»^(٢).

وبما أن المتغيرات في هذا الوقت هي شديدة السرعة وحاضرة في أذهان الناس ومتوفرة وسائلها وأهم تلك الوسائل هي الانتشار الكبير لمصادر المعرفة والإطلاع على وسائل مثل الإنترنت والفضائيات وسرعة انتقال المعلومة وتكرار الأحداث أمام الأجيال الذين يواجهون هذه المعلومات والتدفق المرئي والمسموع بعقول قابلة للتأثر السريع، لذا كان لزاماً على المجتمعات مواجهة هذه الثقافات المتغيرة ومحاولة ترسيخ ثوابت المجتمع والحفاظ على قيمه في نسق

(١) ارتقاء القيم، عبداللطيف خليفة، ١١٤.

(٢) انظر ارتقاء القيم، ١١٥.

اجتماعي يتوفر فيه الضوابط الأخلاقي حين يتعرض المرء إلى الجانب المحايد « على هذا الأساس يمتص الإنسان.. أنماط السلوك المختلفة السائدة في المجتمع، لذا فإنه لو عزل عن الثقافة لاتبع سلوكاً مختلفاً يمكن أن يوصف بأنه ساذج وبدائي،،، والسلوك في مجمله لا يخضع في الغالب للعقل قدر خضوع العقل للمعايير الثقافية، حيث إن الأشياء والمعاني تفقد دلالتها خارج إطارها الثقافي ولذا يقال: إن الثقافة هي نظرية في السلوك أكثر من كونها نظرية في المعرفة»^(١).

ولأن هذه المرحلة هي مرحلة مر بها كل إنسان في الوجود وعليها تقوم تطلعات المجتمع و تنبؤات مستقبله وقد اعتمد الدارسون على تقويم النتائج التي تترتب على ما يقدم للإنسان من ثقافة البيئة المحيطة به والتعليم الذي يتلقاه في ذلك المحيط الاجتماعي وتلك البيئة الحاضنة لنشاطه وتفكيره وتصوراته للمعاني والقيم التي يربى عليها.

دراسة الحالة في السعودية :

إن دراسة الحالة في المملكة العربية السعودية هي ما

(١) ثقافة الطفل، ٤٣.

ستدور حوله هذه الورقة ولو باختصار شديد حتى نخلص إلى ماهية المواطنة التي نسعى جميعاً في كل مجالات اهتماماتنا إلى تحقيق الحد الأدنى من شروطها والانتماء إليها. وعندئذ نتعرض لحياة الإنسان وصلته بالهوية التي تحقق ذاته وتشعره بوجوده في المجتمع حيث يعيش كامل المسؤولية واضح التوجيه سليم الانتماء موحد الذات الفاعلة في حياته حتى يقوم بمسئوليته فرداً في جماعة أو أمة تحدد شخصيتها ملامح واضحة للهوية التي تشرکه بحقه مع كل مواطن في أرضه يعيش معه ويشارکه الآمال والرغائب بإحساس وطني واحد.

قبل عصر الدولة :

لقد كانت المملكة قبل توحيدها بل إن شئت قبل عصر الدولة الحديثة مكونة من كم كبير من الولاءات والانتماءات على مساحة واسعة من الأرض بل على قارة كاملة تتكون من قبائل وأقاليم وإمارات ومدن وقرى يجمعها رابط واحد هو العروبة والإسلام وتفرقها بواعث كثيرة من الرغبات والولاءات والطموحات وتتقسمها الدول والإمارات والعشائر والجماعات.

كل ذلك كان على أديم الأرض التي هي اليوم المملكة العربية السعودية قبل توحيدها على يد الملك عبدالعزيز بن سعود. كان ما قبل عصر الدولة في الجزيرة العربية واسع الانتماءات كثير التردد في ولاءاته بين الإقليم والقبيلة وبين الأسرة والقرية وما إن اجتمعت الكلمة وقامت وحدة المملكة العربية السعودية حتى شع أمل جديد مع عصر جديد هو عصر الدولة التي تصهر كل ما سبقت الإشارة إليه من تقسيمات، وتضع مع سور الوحدة السياسية سور الوحدة الوطنية وتستبدل المواطنة وحقوقها بصور التشرذم والتفرق والاختلاف، وقد كانت البداية في قمة الوعي لهذا الأمل الجديد أمل الوحدة المنصهرة في كل معاني الانضهار وأمل الانتماء الكامل لمعنى واحد ومسمى واحد هو معنى الوطنية ومسامها. وقد سار الأمر في أول عهد الوحدة سيراً حسناً في تنمية شعور المواطنة وإحلاله محل الصدارة في كل المعاملات والتعاملات حتى كادت أن تمحى كل مفاهيم الماضي وانتماءاته وأن يكون الجميع أمام توصيف جديد وهوية معتبرة هي وصف الوطن وهويته التي هي المواطنة. ولعل أبرز مثال على ذلك ما قام

به الملك المؤسس في أول سنوات حكمه عندما تخلص من آثار العصبية والتصدعات الاجتماعية وأقدم ببسالة على حل الجيش الذي وحد المملكة والذي كان في جل تنظيمه عشائري المنزع والتكوين وأحل محله جيشاً وطنياً لا ينتمي إلى أيديولوجيا فكرية ولا روابط قبلية وجهوية وإقليمية بل كان الباب مفتوحاً لكل أبناء الوطن على أساس الوطن للجميع وأساس المساواة بين كل الفعاليات دون استثناء.

هذه هي الصورة الأولى لنشأة الدولة وشروط المواطنة التي سعت إلى تحقيقها لكل أبنائها ولكل من يحمل هوية الوطن الجامع ويشعر بالانتماء إليه. وكان الأمل كبيراً في نمو تلك التجربة الحضارية المبكرة لاسيماً أنها بدأت مع بداية عصر انتشار التعليم واتساع مساحته على أرض المملكة وهو النتيجة الضرورية والمتوقعة لدفع مفهوم المواطنة وتقاليدها إلى الأمام مع جيل من المتعلمين وصفوة المثقفين الذين نالوا من العلوم والمعارف ما يتحقق بمثله مشاركات فاعلة ومضمونة النتائج في تسريع الوعي الاجتماعي والسير نحو هوية واحدة لا تختلف ولا تتعدد فيها الاتجاهات والولاءات.

قفز التعليم في كل مراحله وفي جميع مناطق المملكة وأصبح الجيل الذي يخرج من مؤسسات التعليم يحمل هوية الوطن وينتمي إليه في ظاهر العلاقة العامة التي يظهر فيها ويتعامل الناس بها أيضاً إلا أن الانحياز إلى العصبية الإقليمية والمناطقية كانت هي البارزة في التعامل.

مضى ثلاثون عاماً منذ بدء الوحدة والصورة الظاهرة هي الولاء للهوية والمواطنة ومع انتقال المجتمع كله من القرى والأرياف وهجرته الداخلية إلى المدن والاستقرار فيها كان المأمول أن يزيد الانصهار الاجتماعي بزيادة الاستيطان في المدن وأن تكون المدينة الحديثة التي اكتظت بهؤلاء القادمين من كل القرى والأرياف والوادي هي بوتقة الصهر الطبيعي لهوية واحدة غير متعددة وإنعاش اللحمة والسدى التي ينمو بها مجتمع مدني تقوم صلته وانتماءاته على الانتساب لهوية واحدة وهي الهوية الوطنية، هذا هو المأمول والمتوقع إلا أن التكسد السكاني الكبير في المدن وانجذاب الأطراف والأرياف للحواضر والتوسع الكبير في ذلك نقل معه صورة الحياة القديمة التي كانت سائدة قبل وحدة الدولة وأصبح

التعليم والاتصال بين الناس شكلاً ظاهرياً لا يحقق وحدة وطنية صحيحة ولا يبني هوية مدنية مشتركة تقضي على رواسب الماضي البعيد الذي كانت الذاكرة الإنسانية مشبعة به منذ القدم فحملت المدينة الحديثة والثقافة في تلافيفها ماضي الإقليمية والعشائرية، ولكن بأسلوب جديد منظم ومختلف عن ذلك الذي كان سائداً في الماضي قبل عصر الدولة، وإن كان يحمل معنى ذلك الماضي وأسلوبه مع اختلاف الحال بين ذلك الماضي البعيد وهذا الحاضر المختلف.

نشأ عن هذه الحال ازدواج في المفاهيم الوطنية والحقوق المشتركة مما أضعف الانتماء للهوية الواحدة وعزز الانتماءات القديمة التي كانت معهودة لسكان الجزيرة العربية قبل أن تحمل اسمها الجديد الوحدوي « المملكة العربية السعودية » وكان الحافز على الانفصام الوحدوي في الهوية هو شعور كل فئة من فئات المجتمع أن لها من الماضي الذي تحفظه الذاكرة شيئاً مختلفاً عما يراد لها من متغير تحمله مضامين المواطنة الحادثة في ثقافة المدينة العصرية والهوية السياسية.

الثقافة والهوية :

جاء التعليم والأمل فيه وعليه كبير ومجال التعليم ومحوره هو الإنسان منذ ولادته إلى سن الرشد وسناقش مسؤولية التعليم المنتظم ومسؤولية البيئة الحاضنة لتنمية مشروع الهوية والمواطنة وتحقيق آلياته ومدى النجاح أو الإخفاق الذي تحقق في هذا الامتداد الزمني الذي قطعه الوحدة السياسية للمملكة، وهو امتداد زمني كاف لتبلور نموذج يمكن قياسه والحكم عليه فقد قطعت الوحدة السياسية مرحلة تقرب من ثمانين عاماً صاحبها أولاً» تطور كبير في العدد السكاني وثانياً: ثورة ديمغرافية لم تحدث في أي بلد في العالم، ومعها ثروة اقتصادية لم تعرفها دولة معاصرة، وثالثاً: صحب ذلك امتداد أفقي ورأسي للتعليم المنتظم وتعددت أغراضه ووظائفه، وكل ذلك يوحى بنمو كامل لشعور الناس بالهوية المشتركة والإيمان بالانتقال من صور الانتماءات القديمة إلى ممارسة المشترك من الآمال المستقبلية في وطن يحقق طموحات أبنائه ورغباتهم ولاسيما أن نسبة عالية من عدد سكانه هم من فئة عمرية لم تتجاوز مرحلة الطفولة ونسبة عمرية أخرى أكثر

عدداً تجاوزت سن الطفولة إلى مرحلة الشباب المبكر والصبا المتوثب للجديد من الحياة.

وقد دلت الإحصاءات الرسمية أن ثمانين بالمئة من سكان المملكة هم من هاتين الفئتين العمريتين المشار إليهما وهما مرحلة عمرية لا يحظى بها إلا النادر والقليل من الدول. وهي ترتب أعباء ثقيلة بقدر ما تكون أملاً لحياة كريمة منتجة مثمرة. ولأن القناعة بالهوية الشاملة والتعلق بها واحترام مقتضياتها يحتاج إلى عاملين رئيسين: الأول: تربية وتعليم يحققان ثوابت الإيمان بأهمية المواطنة والهوية.

الثاني: شعور جماعي بأهمية أن يكون الإنسان منتمياً لهوية جامعة يقف الجميع أمامها بالسوية بينهم مما يجعل هذا المبدأ في المساواة قيمة بحد ذاتها معبرة عن المرء ذاته، غير منحازة إلى طرف دون آخر مع سلامة التقدير الذي يحدد ماهية الهوية الوطنية أو إن شئت فقل الانتماء الوطني الواسع الذي تتعدد أغراضه وتلقتي في بؤرة الهوية الوطنية المشتركة القادرة والمنصفة لكل المنتمين إليها والعادلة بينهم في الحقوق والواجبات.

أما إذا نظرنا إلى الواقع الذي أفرزته المحددات التي مضى الحديث عنها فإننا نجد أن الهوية لدى جيل الشباب ليست معطى ناجزاً ومحددأ ولكنه تصور لعلاقات مشتركة يتقاطع بعضها مع بعض، وسبب هذا التقاطع هو عجز التعليم والتربية الحديثة عن الحسم في قضية الهوية والتغلب على التراكم الثقافي الماضي الذي تحمله العلاقات والخصوصيات والثقافات المتشعبة بالتراكم الهائل من الثنائيات والتقابلات وكل تلك الانتماءات الماضية تتقاطع مع كينونة الهوية الوطنية الحادثة والذات الواحدة التي لا تتعدد، لقد جاءت مخرجات التعليم عندنا بعكس المأمول منه فأصبح التجمع في المدارس العامة والخاصة والجامعات يلقن طلابه صوراً لانتماءات ليست الهوية واحدة من مفرداتها وصار الطالب يذهب إلى مدرسته فيعود إلى البيت يحمل أسئلة كثيرة لم تثرها في ذهنه إلا مؤسسته التعليمية وزملاؤه في الدراسة ولعل من الأسئلة التي تبادرك عند كل طالب بعد لقائه بقرنائه ومعلميه والوسط الجديد الذي دخل إليه هو هذا السؤال: عن نسبه وحسبه من أي منطقة هو ومن أي قرية جاء أهله وإلى أي قبيلة تنتمي

أسرته وبأي رأي يقر وعلى أي مذهب يقرأ. كل هذه الأسئلة ومثلها معها مما لم نذكره بدأ أطفالنا الذين نوجههم للتعليم في كل مراحلهم يهتمون بها، ويسألون عنها قبل أن يسأل أحد منهم عن هويته المشتركة مع الآخرين أو ما يجمعه مع هؤلاء القوم الذين تجمعهم المواطنة وتربط بينهم الهوية. وليس ما يميزه عنهم ويفرقه من جماعتهم.

قبل ثلاثين عاماً من اليوم لم تجد من يسأل عن مثل هذه الأسئلة وليس هناك من يجيب عنها لو سئلت كان الناس يعرفون هذه الانتماءات وهذه الثنائيات والصلات لكنهم كانوا يتجاوزونها إلى مشترك الهوية ولو سأل أحد عن إجابة لتلك الأسئلة لكان الرد عند الكثير من الناس الاستغراب والإنكار. أما اليوم فقد أصبح السؤال الملح هو هذا المعنى وأصبحت الإجابة الجاهزة التي يجيب بها المسؤول هي شوفونية مفرطة في كل المعاني والدلالات كرسست الثنائيات واهتمت بها وأصلت معناها مما ألحق شيئاً كثيراً من الغبش الذهني والالتباس في معنى الهوية العامة والانتماءات الخاصة. بل إن التجمع السكاني في المدن الكبيرة ووجود الكثافة السكانية التي

تحولت إلى مرتكزات فاعلة في كثير من الأنماط السلوكية التي يتعامل بها هذا التجمع على أنها دالة لما يتمثله الأفراد من قيم يرونها جديرة باهتمام العامة واستجابتهم لما يميلون إليه من ميول ثقافية بيئية تحفزها الدوافع الذاتية التي تتعد بالإنسان عن هويته الوطنية إلى انتمائه الفئوي أو القبلي أو الإقليمي بل حتى الأسري والمذهبي.

السؤال:

يحسن أن نسأل سؤالاً مشروغاً على كل حال وهو لماذا تقدمنا في كل شيء في التعليم وفي الاقتصاد والنمو السكاني الكبير والتجمع في مدن تضم كل الطوائف وكل الفعاليات الاجتماعية وما يترتب على هذا التجمع من روابط حادثة وصلات متوقعة ممن يضمهم المكان ويجمعهم الإطار السياسي القائم ومع كل ذلك كان الانتقاص على لوازم الهوية وحقوقها هو الظاهرة البارزة حيث ظهرت العصبية على كل مستوياتها وبرزت الولاءات لغير الهوية الوطنية، وانتشر في جميع المدن والقرى والأقاليم الاهتمام الجلي بالمصالح الذاتية والنفعية مما جعل ظاهرة التحدي للهوية وشروط

وجودها بارزة في ممارسات النخب الاجتماعية على كل مستوياتها وعلى كل نماذجها. لا شك أن مجمل هذه الأسئلة ستثير إشكالات كثيرة تعيدنا إلى قراءة متأنية وفاحصة لنوع الحراك الاجتماعي الذي سار بنا بعيداً عن الهدف الأول للمواطنة الحقيقية إلى أهداف متشعبة كثيرة الفروع وشائكة الأغصان، ندرك بعضها ونعجز عن إدراك الكثير من أسرار الانتكاس الذي تعيشه علاقتنا بالهوية الوطنية الجامعة.

وهنا لا بد من محاولة تفسير الظواهر وتلمس الأسباب التي حدث بنا إلى هذه الحال التي نعيشها ونأمل في أسبابها ولا نجد تبريراً معقولاً يمكن أن نركن إليه. لكن لا بد من دراسة لواقعنا في كل أبعاده ومقتضيات لوازمه.

وأول ما يبادر به إلى الإجابة ولو كانت ظنية هو أننا مع بداية وحدتنا السياسية كنا نعول على مؤسسات مدنية نعدّها نواة لنخبة من أبناء الوطن الذين يعهد في مثلهم أن تتأصل في ممارستهم وسلوكياتهم الهوية الوطنية المستقلة عن كل سلبات حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية التي سبقت عصر الوحدة والدولة، وكانت تلك المؤسسات الرسمية

والنخب الفاعلة فيها تظهر بمظهر الملتزم بحقوق المواطنة وتعميق الإيمان بالهوية المشتركة وتأصيل حقوقها ودلائلها ومقتضيات وجودها « لأن المؤسسات الوطنية - الأهلية منها والرسمية - هي التمثيل الحي للفاعل للوطن ومن ثم المحرك الذي تتجلى فيه حقوق المواطنة وواجباتها، فقد عمدت جميع الدول إلى تمدن هذه المؤسسات، وذلك عبر رؤية قانونية وتنظيمية، تحفظ للجميع المواطنين، المساواة في التعاطي معها وحرصت على أن تتجنب أي صيغة قد تستخدم للتمييز بين المواطنين على أساس الانتماءات الأخرى^(١).

تلك الصورة التي رسمها الذهن للمؤسسات وللنخب التي بدأت مرحلة البناء والأساس الذي قامت عليه وحدة الأمة إلا أن هذا المثال لم يكن كما هو معهود ومقدر له حين تتجلى فيه الثوابت للوطن وحقوق أهله فقد دخلت المؤسسات في عصر مبكر من وجودها في دائرة الصراع الخفي على المصالح الذاتية البعيدة كل البعد عن المواطنة وعن مستلزمات الهوية ودخلت النخب التنفيذية منذ وقت مبكر في عصر المؤسسات

(١) المواطنة والوحدة الوطنية، محمد محفوظ وآخرين، ١١٤.

الرسمية إلى مضايق التمييز بين المواطنين من حيث الهوية وأصالة الانتماء وتمثل ذلك في صراع المصالح وتعارضها وادعاء الحق في الهوية الكاملة لنخبة من النخب وفي الهوية الأقل لنخب أخرى وارتكزت تلك الدعاوى على موروث شعبي تحمله خلفية اجتماعية معطلة للحاضر الذي يعيشه الناس متصلة بالماضي الذي انقطع العمل به بعد قيام الوحدة الوطنية وقيام الدولة المدنية. ومن هنا نشأت أول مراتب الضعف في بناء الهوية الكاملة لدى فئة ما أو قطاع ما، وقام في ظل المصالح والانتماءات والولاءات انحياز للأسر الصغيرة وللقرية والإقليم وأفسد الصراع على المصالح بناء هوية وطنية مؤثرة لأن أقطاب المصالح الذين يلوذون بها وعصبيات المنافع التي يحافظون عليها كانت هي الملاذ للمرء عندما يريد أن يحقق ذاته ومنافعه. فحلت العصبية محل الهوية الوطنية مما نتج عنه غياب الكفاءة، ومن ثم وقوع الأخطاء في الأداء الوظيفي والتقصير وعدم محاسبة المقصر، وتدافعت أقطاب التأثير والقوة بين الحالتين.

العودة إلى ما قبل الدولة :

ولأن النخب التي فازت بحظها من القوة البيروقراطية وتمكنت من وضع أقدامها على قمة هرم المسؤولية الاجتماعية والتنفيذية لم تنس التركيبة العشائرية التي كانت سائدة قبل عصر الدولة فاسترجعت تلك النخب موجباتها وقوانينها الاجتماعية وحتمية قبولها وأسرفت في تمثيل الماضي العشائري والإقليمي والمناطقي في الحاضر المدني. وهنا سيكون الإلمام بظاهرة ضعف الهوية لدى الشباب والإشارة إلى أسباب هذا الضعف حين تجمع خيوط القضية التي نناقش أبعادها الوطنية والاجتماعية حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً وبيانا للأسباب التي جعلت الناس يشعرون شعوراً مرأباً بالجفاف العاطفي نحو الهوية الموحدة ويلتفتون إلى ثنائيات غيرها مررنا على ذكرها في صدر هذا البحث. وحددنا فيها تجربة إنسانية معهودة وهي أن مصدر المعرفة والتربية التي يتلقاها الإنسان من بيئته هي التي تحدد سلوكه وتعمق إيمانه بالقيم الاجتماعية التي يحترمها آباؤه ويقدرون التمسك بها ولأن مرجعيتنا الثقافية التقليدية هي

في عموم مدركاتها مرجعية تقوم على عمل العصبية وتعتمد على الثنائيات في الانتماء أكثر من اعتمادها على شمول الهوية الوطنية فقد تجلى إدراك المفارقة بين الوطنية الشاملة والعصبيات الخاصة التي تمثل العودة إلى عهد ما قبل الدولة. وقبل أن نتوجه إلى تأصيل الانتماء الوطني والهوية الوطنية سنذهب إلى ما يزدنا به الثابت من النص المدون الذي سجل الردة عن قيم الانتماء للوطن والهويات والوطنية في عقول النخبة العليا من المجتمع وليس عامة الناس.

لقد انبعث في السنوات القليلة الماضية شعور قوي إلى العصبيات التي كانت سائدة قبل قيام الدولة وثار شوفونية بغیضة ارتدت بالناس عن الهوية الوطنية فضلاً عن حقوق المواطنة وواجباتها. ولأن الحديث المجرد قد لا يقبل في عمل يقدم لمثل هذا المؤتمر الوطني فإنني سأضطر إلى السباحة في فكرنا الثقافي المحلي الذي عبر عنه بعضنا فيما نشر وفيما كتب ولا سيما في الآونة الأخيرة حتى نتلمس مواطني أقدامنا وقد حلت مواضع اجتماعية محل الهوية العامة المحددة لصلات المجتمع ببعضه بعض.

إن شروط تحقيق الهوية الوطنية هو اختيارها واتخاذها بديلاً عن كل روابط تقوم على المعارضة لها أو التوازي معها والاشتراك في ماهيتها. أما إن حدث غير ذلك فستكون الهوية منقوصة الجانب لدى الناس وتكون أكثر نقصاً إذا حل غيرها بديلاً عنها كالعصبية النفعية أو العصبية القبلية أو العصبية المذهبية أو العصبية الفكرية أو العصبية الإقليمية والعصبية الأممية أو كل عصبية تزحزح الهوية عن نفردتها واستغراقها لوظيفة الانتماء الكامل لها.

لقد حلت محل الهوية الوطنية في بلادنا عصبيات كثيرة كان عشاقها والمنادون بها والمدافعون عن فضائلها عليه القوم ووجوه المجتمع. فالانتماء للقرية والإقليم صار هوية لدى البعض يعمل بها وينقطع إليها وهذا نموذج واحد أعرضه من نماذج كثيرة أعرفها وسأتعرض فيما يأتي للقليل منها. يقول أحد الأعلام واصفاً قريته وأهلها:

« إضافة إلى مركز .. التجاري فهي مقر مجتمع حضاري غالب أهله ينتسبون إلى زيد القضاعي القحطاني، ومن لا ينتسب إلى زيد فهو ينتسب إلى تميم فكلهم حاضرة ذو

وأخلاق عربية وسمات أصلية والتزام شرعي، فليس سكانها شتات أجناس وإنما هم جنس واحد يتصل بقطبي العرب قحطان وعدنان»^(١).

هذا النص نشره كاتبه في جريدة الاقتصادية وهو رجل بلغ الثمانين من العمر ومع ذلك فهو من أهل الفتيا ومن رجال الدين ومن هيئة كبار العلماء في المملكة ويشغل مرتبة وزير ومستشار في الديوان الملكي. والمقال طويل شرق صاحبه وغرب به وجعل قريته وأهلها فوق كل انتماء وأعلى من كل هوية وطنية أو غيرها وهم من قحطان وعدنان وهم حاضرة وليسوا بادية وسماتهم أصيلة؟؟؟ والتزامهم شرعي، وهم ليسوا في رأيه شتات أجناس. ولا نعرف معنى ما يقول هنا حتى نعرف سبب كتابة هذا المقال ذلك أن قرية مجاورة لقريته لا تبعد عنها أكثر من مئة كيلاً تنازع قريته مكانتها في الإقليم الذي تنتمي إليه. ولهذا السبب فقد عدد علماء قريته ووزراءها وتجارها مكائراً بهم. وإذا أخذنا بدلالة المقابلة في خطابه

(١) جريدة الاقتصادية الشيخ عبدالله المنيع، العدد ٥١٩٢ في ٢٠/١٢/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٩/١٢/٢٠٠٧ م.

وزعمه فكل خصلة لقريته يكون المعنى المقابل أي العكس موجهاً إلى القرية المناوئة لها لا سيما أن كان سكان قريته ليسوا « شتات أجناس » بل هم من صلبي عدنان وقحطان على حد زعمه.. فإذا كان هذا رأي رجل دين وفي العمر الذي ذكرته والمكانة العلمية والاجتماعية والرسمية التي يتربع عليها، وكل ذلك لم يشفع لجيرانه ولم يخطر بباله ما نبحت عنه من تربية الهوية الوطنية والانتساب إليها. فالهوية الجامعة في رأيه غير موجودة ولا معتبرة في فهمه للحقوق والواجبات. وسأزيد في هذا المدرج نصاً آخر لرجل دين بحكم مختلف وقد نشر رأيه فقال عن أحد أبناء وطنه وشريكه في الهوية وحتى في الجهوية ما يلي: « وحسن المالكي ليس محايداً ومشهور بعدائه للمذهب السلفي بشكل كبير فكيف تعتمد الكاتبة عليه في نقد مظاهر دينية لا يعلم عنها شيئاً حسن المالكي باعتباره من بيئة أخرى بعيدة عن منطقة نجد»^(١).

هذا النص لكاتب من رجال الدين أستاذ في المعهد العالي

(١) ملحق الرسالة، جريدة المدينة الدكتور محمد النجيمي، الجمعة ٣ محرم ١٤٢٩هـ، الموافق ١١ يناير ٢٠٠٨م.

للقضاء وعضو في مجمع الفقه الإسلامي وكاتب في الصحافة ومتحدث في الإعلام، وهو لا يرى للكاتب الذي ينتقده حقاً حتى في التعبير عن رأيه الفقهي. وعدم أهليته الشرعية عند الشيخ جاء لأنه ليس من أهل نجد، هكذا يقول الرجل، والغريب في الأمر أن الشيخ الكاتب هو نفسه ليس من أهل نجد وحكمه ينطبق عليه قبل صاحبه، وهو نفسه يرى أن أهل نجد يظلمونه ويلغون جهوده ولا يهتمون به وبأمثاله من منطقته التي ينتمي إليها. ولا بأس أن أنقل عن الرجل كلامه الآخر في أهل نجد الذي يرى أن مواطنه لا يعتمد عليه في الفتوى لأنه ليس منهم فيقول مجيباً على السؤال التالي:

س: « البعض يعتقد أن منطقة الجنوب تخرج المثقفين أكثر من الإسلاميين لماذا في نظركم؟ »

ج: « هذا إلى حد بعيد كلام صحيح، والسبب أن المشايخ وطلبة العلم الشرعي لم يُظهروا الملتزمين من أبناء المنطقة الجنوبية، ولم يعطوها الفرصة في كثير من الهيئات الدينية والشرعية». »

س: « يعني تعزوه للمشايع.

ج: نعم

س: عفواً من تقصد بهؤلاء المشايخ؟

ج: مشايخ أهل نجد وأقولها بمتهى الصراحة، لم يستطيعوا استيعاب الملتزمين والبارعين من أبناء المنطقة الجنوبية ولم يدخلوهم في المؤسسات الشرعية.

س: عفواً لماذا أهل الجنوب فقط؟!

ج: هو أنا أتكلم عن الجنوب بالذات. ولكن وإلا نفس المشكلة هي في الغربية والشرقية وفي الشمالية، أنا لا أصف هذا أنه حقد ولا شيء، ولكن.

س: قبل لكن في ذلك الوقت أو مازال إلى الآن؟

ج: نعم إلى الآن.

س: يعني لا يريدون إبرازهم مثلاً؟

ج: لا أقول لا يريدون، لكن لا أدري ما هو السبب إنهم لم يبرزوا هو إهمال لكن لا أقول إنه عنصرية أو شيء، لا أستطيع

أن أتهم الناس في أديانهم، لكن أقول

سؤال: لأنه يهمني، فأنا من أبناء المنطقة الجنوبية، لماذا لا يريدون إظهار أبناء المنطقة الجنوبية، وهم بارعون وأساتذة كثر في الكليات الشرعية سواء في أبها أو أم القرى أو في الجامعة الإسلامية أو في جامعة الإمام أو في جامعة الملك سعود- وفي غالب الجامعات السعودية لماذا لم يظهر وهم؟^(١).

هذا رأي رجل من رجال الدين لم يشربه من بعيد أو قريب إلى رابطة الهوية الوطنية بل أشار إلى روابط إقليمية ومذهبية وفكرية واعتمد عملها وقيمتها الاجتماعية والنفعية أما الرابطة الحقوقية التي توجبها المواطنة فغابت عنه كما غابت عن سابقه.

رجل دين ثالث عضو في هيئة كبار العلماء وفي هيئة الإفتاء وقاض سابق ووكيل لوزارة العدل في المملكة لا يرى أن جزيرة العرب تحمل التضاد في الألوان والأعراق والأجناس والسنة غير العربية ويدعو الله أن يصون الجزيرة من سنة

(١) مقابلة مع الأستاذ الدكتور محمد النجيمي نشرت في مجلة نون، العدد ٢٢ ربيع الأول ١٤٢٩هـ.

العلوج والعجم وهذا نص ما قال عفا الله عنه « وعليه فينبغي سد منافذ التهجين لأول رائد للإسلام! العرق العربي لتبقى سلاسل النسب صافية من الدخل، وملامح العرب سالمة من سنحة العلوج والعجم، صانها الله من تلکم الأذايا والبلايا.. ولا تكون جزيرة العرب سرداباً للمولد، وألسنة الأعجميين»^(١).

هذه النصوص الثلاثة كتبها كبار رجال الدين الذين يأخذ عنهم الناس في المملكة الفتيا في دينهم ويتبعونهم في الرأي ويقلدونهم في العمل ويأتمون بهم، وهم أي رجال الدين بعامة يؤصلون سياسة البلاد التعليمية ويراقبون مناهج التربية والتعليم وهم الذين تحترم آراؤهم وتؤخذ أقوالهم ويقتدى بهم، ومع ذلك فلم تكن الهوية الوطنية والانتماء شيئاً مما يرونه أو يدعون إليه كما ظهر ذلك من نصوص أقوالهم.

فإذا أخذنا بالرأي الفقهي الذي عبر عنه هؤلاء الثلاثة نجد ضيماً كبيراً للهوية الوطنية وتنكراً لحقوق المواطنة من قمة الهرم الديني. والرأي هذا هو الرأي المعلن وهو موقف ظاهر

(١) خصائص جزيرة العرب، ٩٤، بكر بن عبدالله أبو زيد، نشر دار ابن الجوزية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الدلالة على أن الهوية الوطنية الجامعة غير معترف بها وغير مأخوذ بلوازمها ومقتضاها الذي نحاول البحث عنه، وما يزيد الأمر تعقيداً أن هؤلاء من كبار فقهاء المذهب السائد في المملكة وهم قد بلغوا من العمر عتياً وقد كتبوا آراءهم ونشروها على الملأ. فلو كانت حديث مجلس لالتمسنا لهم الأعذار ولقلنا زلة لسان أو خطأ ساعة أو خاطرة مرت ولكنهم نشروها بروية وأعادوا القول بها ولم يحدث أن اعتذروا عما قالوا ونشروا.

بل إن أقسى هذا النصوص الثلاثة وأكثرها عنصرية وتمييزاً قد نشر في كتاب وتطوع آخرون بتوزيعه. وقامت وزارة الشؤون الإسلامية بطبعات إضافية له، ولم يشعر أحد من هؤلاء بأنهم قالوا خطأ أو مارسوا تحيزاً لأن هوية المواطنة مغيبة عنهم في تراكم ثقافي ورثوه عن آبائهم وألبسوه لباس الفقه الديني وإلا فكيف لرجل مسلم أن يجعل السنج والألوان واللغات معلماً دينياً ويدعو أن تخلص جزيرة العرب منهم وهو الذي يعرف جيداً « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » ويقراً: « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وكيف يغض عينيه عن أبناء وطنه

وحملة هوية المواطنة من الذين لا خيار لهم في لوهم ولا سنحة وجوههم وهو يراهم معه وبين يديه وهو يعرف أن التخلص منهم مستحيل عقلاً و عرفاً و شرعاً. ولكنه يدعو بدعوة جاهلية ويجد من يعاونه وينصره وينشر دعوته ويتقرب بها إلى ربه وتلك هي الأذية والبلية.

وقد استفز هذا الكلام شاباً من أسرة كريمة يشهد لها تاريخها بعروبيتها وإسلامها منذ أكثر من ثلاثمئة سنة في منطقة المدينة المنورة فقال راداً على كلام الشيخ.

« إنتهى كلام الشيخ ولم ينته الألم الذي يصاحب قراءة قول هكذا في زماننا هذا ونحن ندين بديننا هذا. أعتقد أن الشيخ يدين لي باعتذار صريح وواضح ولمن هم أمثالي من غير أصحاب النسب العربي الصافي وإن جرى في روحي ودمي حب العرب ونبي العرب»^(١).

الغريب أن هذا الشاب وهو من أسرة عريقة قد ظن إن الشيخ يخرج من العروبة ولذا كان رده - بهذه اللغة على

(١) جريدة المدينة المنورة أوراق صحفي، جمال خاشقجي، الأحد ١١/١١/١٤٢٣ هـ الموافق ١٢/١/٢٠٠٣ م.

هذه الشوفونية الطاغية في خطاب الشيخ - رداً محزنًا ومصدر الحزن فيه أن يخطر بباله هو وأمثاله من أبناء هذه الأسر العريقة في المواطنة والانتماء وأن يفكر حتى ولو للحظة أنه ليس من العرب. مع أنه من أسرة من أعرق الأسر وأقدمها تاريخاً في منطقة المدينة المنورة وليس في المدينة ذاتها فحسب بل من أسرته وأهله أعداد وأسماء عاشوا في قرى وأرياف المدينة وفي وادي الفرع يجري ذكر أسرته ملاكاً وسكاناً مع قبائل بني عمرو، وهناك وثائق في أسمائهم وأملاكهم، ولا يمكن أن يعيش في ذلك الوقت البعيد خارج المدينة المنورة إلا من له حسب ونسب في القبائل العربية.

وإذا تجاوزنا رأي أهل الدين والفقهاء الذين نقلنا بعض أقوالهم سنعرض بعض المواقف الاجتماعية حتى نقيس بها قياساً قريباً من الواقع الذي يصور مدى التزام الناس بالهوية الوطنية الموحدة أو مدى عودتهم إلى موروثات الماضي وتغليبهم خصوصيات إقليمية أو اجتماعية أو ثقافية ليتسنى لكل ذي عينين مدى ما وصلنا إليه بعد ثمانين عاماً من الوحدة السياسية والدعوى إلى الهوية الوطنية والاجتماع في

أمهات المدن لكن ذلك كله لم يزد الناس أو بعض الناس إلا تعلقاً بعصبيات الماضي وانحيازاً لها وبعداً عن الاجتماع المدني، حتى المدينة الواحدة أصبحت علائق سكانها مرتدة إلى ماضيهم البعيد معلنة العودة إليه والانتصار له وهذه إحدى شواهد ما نذهب إليه وهو نص نقدمه معتردين إلى كل من يتحدثون عن هوية المواطنة وموجباتها. وهو مقدمة لدليل الهاتف الذي ألفه مجموعة من أهل المدينة المنورة شعروا بغربتهم وقتلهم وخافوا عوادي الزمن عليهم فأعلنوا التضامن الإقليمي على «الضراء والسراء» فحشدوا كل طاقاتهم وأصدروا دليلاً للهاتف السعودي يخصهم وحدهم ويجمع كلمتهم ويشعرهم بالاطمئنان لغربتهم عن ديارهم وأوطانهم وسموا أنفسهم المقيمين في المدينة المنورة من أهل نجد وإليكم النص بالحرف الواحد: «الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فانطلاقاً من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

ولتوحيد أو اصر المحبة وتسهيل سبيل الاتصال بين الأجزاء في السراء والضراء فقد تم إعداد هذا الدليل الخاص بأهالي « نجد » المقيمين في المدينة المنورة. ونشكر كل من ساعدنا على الحصول على أسماء الجماعة وهواتفهم وفي حال إضافة أسماء جديدة أو رغبة في أي تعديل مستقبلاً الرجاء تعبئة نموذج التعديل الذي برفقة هذا الدليل وإرساله إلى العنوان المدون.

نأمل أن يحوز هذا الجهد المتواضع على رضاكم ونعتذر مقدماً عن أي تقصير سواء كان ذلك حصول خطأ في رقم هاتف أو سقوط اسم سهواً أو تقديم أو تأخير في ترتيب العائلة بمشيئة الله سنتلأ في ذلك في الطبعات القادمة بالشكل والمظهر الذي يرضي الجميع. والله أسأل أن يوفق الجميع إلى سواء السبيل»^(١).

يبقى أن يعرف القارئ لهذا النص والمتصفح للدليل أن من بين أسماء هؤلاء المقيمين بالمدينة المنورة الذين حمل الدليل أسماءهم معالي أمين المدينة المنورة لمدة ثلاثين عاماً

(١) مقدمة دليل الهاتف الخاص بأهل نجد المقيمين في المدينة المنورة.

وسماحة رئيس المحكمة الشرعية لمنطقة المدينة المنورة منذ الوحدة، ومعالي وكيل إمارة منطقة المدينة المنورة منذ تأسيس الدولة ومعالي مدير الجامعة الإسلامية منذ إنشائها ومعالي نائب رئاسة الحرمين الشريفين في المدينة المنورة منذ تأسيس الرئاسة. كل هؤلاء من أصحاب المعالي حمل الدليل للمقيمين في المدينة المنورة أسماءهم بصفتهم التي وصفهم الدليل بها « أهل نجد المقيمون في المدينة المنورة ». فإذا كان هؤلاء وأسرهم يحسون بالغربة ويحتاجون أن يجدوا من يلجأون إليه « في السراء والضراء » كما ذكروا وهم يزعمون أنهم مقيمون في المدينة وليسوا مواطنين من أهلها وقد أمضوا فيها ما يزيد على سبعين عاماً بل إن بعضهم كان فيها منذ العهد العثماني فأين تكون مواطنة وكيف يطالب الناس بالهوية الوطنية والانتماء الوطني .

يقابل هذا النص للمقيمين في المدينة المنور من أهل نجد نص أشد منه قسوة وأكثر منه خطراً وأبعد منه في الانحياز الإقليمي وأكثر تجاهلاً لما نسميه الهوية الوطنية تقدمه مؤلفة كتاب « مهد الإسلام »: البحث عن الهوية الحجازية .

وفيه ترى الباحثة هوية أخرى غير هوية الوطن الذي نتحدث عنه وتختصرها في خمس وعشرين عائلة وسنعرض ما تعنيه الهوية عند مؤلفة الكتاب تقول: (منذ بداية الثمانينات، أكد الحجازيون، وخاصة أفراد العوائل، أكثر فأكثر على هوية محلية يعبرون عنها تحديداً بالارتباط بالمراكز المدنية البارزة)^(١).

وتقول في مكان آخر: (تساعد الطقوس على تمييز الحجازيين عن النجديين الذين اعتمدواهم أيضاً حياة احتفالية من شأنها ترسيخ هوية وطنية سعودية)^(٢).

وتقول مرة ثالثة: (إلا أن العوائل لم تتحول أبداً إلى نخبة مفتوحة. على العكس، فإن ميل الأعضاء إلى إعادة إحياء الاحتفالات الرسمية وتطويرها منذ الثمانينات لم يؤد فقط إلى تسييس الهوية الحجازية بل ساهم أيضاً في الحؤول دون دخول حديثي الثراء الحجازيين وهم على الأرجح موالون للنجديين)^(٣).

(١) مهد الإسلام البحث عن الهوية الحجازية ص ٣٩، مي يمانى الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، نشر دار الساقى.

(٢) البحث عن الهوية الحجازية، ٤١.

(٣) البحث عن الهوية الحجازية، ٤٤.

ولا أستطيع إتمام الجملة التالية لنص السيدة المؤلفة وإلا لصرنا إلى مآزق أكبر من قضية الانتماء والهوية التي نبحث عنها إلى شيء لا يخطر إلا ببالها هي وحدها ولكن لا بأس أن نعرف أن هذه السيدة هي بنت الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول السعودي على مدى نصف قرن.

وآخر عناقيد الوطنية واللحمة الاجتماعية!! ما نشرته مرام عبدالعزيز على موقعها في « الفيس بوك » ونقله عنها الأستاذ أشرف إحسان فقيه وهذا نصه كما جاء في جريدة الوطن ٢٤ / ١٠ / ١٤٣٠ هـ « نشوى طاهر، مضايي الحسون، أماني عبدالواسع، سوسن شاذلي، ازدهار باتوباره، لمى السليمان، غادة غزاوي،.. للأسف فقط مضايي ولمى السعوديات الأصلديات، أتمنى أن تكون غرفة جدة مثل الداخلية والخارجية لا يتم تعيين أي موظف بهما إلا بعد التدقيق في أصله ونسبه، وليس كل من هب ودب.. هذا يعني أن السنوات القادمة ستكون جدة مرتعاً لحثالة المجتمعات التي قدمت منها تلك النساء، والاستثمار المزيف لهؤلاء سيضعف أحجام السلب والنهب ثم الرحيل كالعادة» انتهى النقل عن جريدة الوطن

وعن مرام عبدالعزيز.

لا أظن أحدا يوارى سوء هذه اللغة التي تمس أسس البناء
الوحدوي والانتماء الوطني بل ما كنت أظن أن أحدا توسوس
له نفسه بمثل هذا القول فضلاً عن كتابته ومواجهة الناس به
على الملأ وهو أمر بلغ حده الأقصى في الشوفونية الممقوتة
والتنكر لمعنى الهوية الجامعة.

من هؤلاء؟

هؤلاء الذين نقلنا رأيهم في الانتماء والهوية الوطنية ليسوا
من عوام الناس وليسوا من الطبقة الوسطى بل هم بلا استثناء
من علية القوم ومن النخب في المجتمع السعودي وهم أهل
رأي فقهي وموقع سياسي، ورأيهم الذي عبروا عنه ليس رأياً
فردياً فمواقعهم في قمة هرم المسؤولية الدينية والسياسية
والاجتماعية تجعلهم من أهل الرأي ومن أهل الحل والعقد
في الكيان السياسي الذي ندرس مواقف النخبة من الانتماء
والمواطنة ورأيهم في الهوية المشتركة فإذا كان هذا هو رأي
النخبة العليا في المجتمع فكيف رأي عامة الناس الذين ينظرون
إلى هؤلاء على أنهم القدوة والأسوة. إن ما عبر عنه هؤلاء

ليس حديث مجلس مغلق وإلا لقلنا خطرات لسان وأحاديث سمر، وقول مرتجل قد يخطر بالبال ويزول في الحال. وليس حديث أفراد من عامة الناس وأوساطهم وإلا لقلنا إنه تعبير عن حالة فردية، ورأي شخصي وقول تنقصه الرؤية والتأني. لكن كل ما نقلنا صدر عنهم وهم في هذه المكانة الاجتماعية وصدر عن قناعة، واختمر في أفئدتهم طويلاً حتى عبروا عنه بالكتابة وأكدوه على الملاء بالتدوين، وأعادوه، ولم يعتدروا عنه، ولا أظنهم شعروا بشيء من الألم كما تألم الشاب الذي مر قوله قبل قليل.

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

الثنائية الكبرى والتكوين الجديد^(١)

المجتمع في المملكة العربية السعودية صورة معدلة للماضي القريب حين استجابت كل أقاليمها وسكانها لدعوة الوحدة والاندماج الذي كوّن في نهاية مرحلة الجهاد نموذجاً اجتماعياً متميزاً في بنائه وتلاحمه ووحدته على الرغم من سعة رقعة البلاد وتباعد أقاليمها وتشتت ماضيها وتعدد الولاءات فيها، إلا أن الذي لا يختلف عليه الناس في الماضي وفي الحاضر الراهن هو الثنائية الكبرى في التكوين الديمغرافي والسكاني المتميز، للجزيرة العربية فعلى امتداد مساحتها، وتنوع سكانها تجاوبت طبيعة المجتمع الجديد مع هذا الامتداد والتنوع، فأصبح القاسم المشترك الذي لا تخطئه العين هو انقسام سكانها قبل الوحدة الكبرى إلى مجتمعات مستقرة أو شبه مستقرة، وبادية متنقلة أو شبه متنقلة، وتوزع هذين الشكلين على أديمها في كل أقاليمها وأجزائها بلا استثناء، وإذا كان الماضي القريب قبل ضمها على يدي المؤسس الملك عبد العزيز شهد صوراً من الإمارات والدويلات والحكام والأسر

(١) أرسل هذا الرد لجريدة الشرق الأوسط في ٤/٧/١٩٩٥ م.

الحاكمة، فإن الواقع الاجتماعي تألف من هذين النوعين معاً وكونا ما يسمى - بادية وحاضرة- وعندما بدأت الخطوة الأولى لاسترداد الرياض كان العدد القليل الذي خاطر في تلك المحاولة يمثل هذه الثنائية التي نتحدث عنها اليوم، وقد تحدث عنها كل من كتب عن تاريخ المملكة الحديث، وكل من تعرض لتاريخ الجزيرة الحاضر، وقد نمت عملية التوحيد على أيدي هذه الثنائية الديمغرافية والسكانية، وتكاملت وانصهرت بفضل وعي القيادة للمستقبل وتخطيطها بروية صافية ونظرتها إلى الهدف البعيد الذي رمى إليه المؤسس عندما استعاد الرياض وبدأ في مرحلة الاسترداد الكامل لسلطان دولة كانت قائمة ومجد موروث، فساعدت معالم الرؤية ووضوح الهدف وسواسية المشاركة إلى عودة ماضي الدولة وتجديد ما اندثر من معالمه، وقد مضى يحقق النصر للأهداف التي تعيد إلى جزيرة العرب قوتها في قيادة واحدة، وأمة واحدة تهدف إلى البناء للحاضر والمستقبل وتشارك كل الفئات في التطور بغض النظر عن الانتماء القبلي أو الاقليمي. ولم يلبث هذا الجهد الموجه منذ بدايته إلى الغاية الصحيحة

وهي المساواة والمشاركة في السراء والضراء حتى حقق الغرض في ظروف لا تسمح بالكلام ولا تعرف التنظير ولكنها تعرف العمل وتتحدث بلغة الفعل الذي يسطر الحقيقة على أرض الواقع.

وقد مضت تلك الأجيال وبقيت آثار صبرها وجهادها وهو هذا الحاضر الذي نعيشه وننظر له، وجاء دور التأمل والاستقراء فيما حدث بعد أن عاشت الأجيال اللاحقة واستمتعت بما قدم لها أهل هذه البلاد بثنائيتها المعهودة - حاضرة وبادية - والوجود القائم اليوم شيء يستحق النظر ويستحق التأمل والتفكير، ويستحق أن يفخر به المفخرون من الأبناء والأحفاد، حتى أصبح الجيل الذي لم يشهد إلا القليل من المصاعب والمشقة التي تحملها الآباء يعيش حاضراً مزدهراً ومعطاء، لكنه يعرف ضخامة ثمن هذا الحاضر وما قدم الأسلاف من تضحيات كبيرة ويود أن يكون نصيب آباءه من تلك التضحيات كنصيبه هو من رغد العيش في مرحلة الاستقرار، فيتحدث عن الماضي القريب ويقارن بالحاضر فيرى ما بين الحالين. وأي امرئ لا يود أن يكون لآبائه القدر

المعلى والوسام الأول في تلك المرحلة التي أصبحت تاريخاً مشرقاً بل صارت فصلاً كاملاً في تاريخ الجزيرة العربية، كل يود أن يخط فيه صفحة يقرأها الناس ويعيدون سماعها ويرددون كل كلمة سطرت فيها.

ويظهر أن الاعجاب بكل فصول الملحمة شجع كل متكلم وواعظ وأطلق كل لسان يقول فيجد مجال القول واسعاً. وقد مضى سبعون عاماً ملئت بالذكريات الجميلة وتزاحمت الأقدام فيها كما تزاحمت الأقلام تتحدث وتدافع عنها، كل يضيف إلى الملحمة تصوره لها وشعوره نحوها وما يظن أن له دوراً فيها أو لآبائه، فصارت دروساً وعبراً، ولم يعد الحديث مشافهة أو خاطرة عابرة لكنه أصبح تاريخاً تسطر فيه العبر ويذكر فيه صحيح الخبر، ويتخصص فيه المؤرخون الذين يقرؤون الحوادث غير مقطوعة عن سياقها، أو مبتورة عن مسارها، بل موصولة في ماضيها وحاضرها، ومنسقة مع المدرك المشاهد، وكنا ننتظر دور المؤرخ الفاحص الذي يدرس وينظر ويحقق في مسائل التاريخ ورواية الأخبار ويميز بين الحقائق وأشباهها، ويدرس حقبة ذهبية في تاريخ الجزيرة

العربية فيعطي للتاريخ لونه كما هو وطعمه، ويضفي عليه قشيب حلتته، وينصف أهله الذين صنعوه ومضوا تاركينه أمانة في أعناق الأجيال، وإراثاً خالداً للجميع. وقد جاء من أبناء الجزيرة من يستطيع أن ينهض بوظيفة المؤرخ الأمين وينهض بالعبء الضخم وهو الاستقراء الصحيح والإنصاف، ولكن يظهر أن إغراء الماضي وبريقه وسرورنا به كان مما يتنافس فيه المتنافسون، وهو تنافس باعته الاعجاب الذي نقدره ونحترم ذكره، إلا أننا لا نريد أن يكون هذا التنافس والاعجاب سبباً لإحياء الثنائية الديمغرافية التي صهرت في الوحدة الكاملة وأميتت بواعث إحيائها قبل سبعين عاماً حتى لا تعود هذه الثنائية حديثاً وتاريخاً على ألسنة المؤرخين الذين يؤرخون لنا ماضيها القريب، ثم لا يححف تفسير التاريخ على حقائقه. إن رواية التاريخ عندما يكون حديث مجلس وقصص سمر قابلة للتشكل باللغة التي يتحدثها الراوي ويقصها القاص وكل منهما سياًخذ جانب القضية إلى مورده ويشرعها حوضه ويمتدح دلوها منها، ولا يحتاج أحد إلى تصحيحه، أو تعقبه بل لعل الاستماع إليه يعطي طعماً لذيذاً لا اختلاف الرواية وتنوع

التجربة. وقد كنت أسمع منذ وعيت نماذج كثيرة من هذا النوع فكل راوٍ يأخذ بكفة الميزان فيجعل الراجح له والمائل لصاحبه، يحدثك رجال البادية فلا تظن أحداً شاركهم في معركة التوحيد ولا وقف غيرهم في كل موقف تحقق فيه النصر لجيش الوحدة، ويحدثك رجال الحاضرة فتسمع أن كلاً منهم ضحى بنفسه أو ماله أو بالنفس والمال معاً وأنهم لا أحد غيرهم كان هناك. فتود لو سمعت الرأي الثالث الذي يسمع قول الطرفين ويحكم بين الخصمين، ومن يكون إلا المؤرخ المتخصص الذي استمع إلى الجميع ونظر وتمعن ثم ألقى حكمه في غياب الشهود وبقاء الأدلة. وقد كان أخونا الدكتور عبدالله العثيمين أحد من يتجه إليه النظر فهو المؤرخ الشاهد للغائبين وهو الذي تخصصه يخدم ميله في تتبع آثار الماضين من أسلاف هذا الجيل، وقد أمعن النظر فيما كُتِبَ عن هذه البلاد ووحدها، وسمع الكثير مما يروى وينقل مشافهة وما يتحدث به الذين شاركوا في بناء المجتمع السعودي الحديث غير ما هو مكتوب، فكان علمه، روايته، ودرايته. والظن أن يكون فيما يقول مقنعاً إذ لا ينقصه تخصص المتخصصين ولا

يجهل أحاديث المجالس ونقل المشافهين، ولقد كنت أجزم أن مثل الدكتور العثيمين خير من يحدثك عنهم ويفتيك فيهم، وينصف الجميع ويعدل بينهم، وقد طالعنا في محاضرة ألقاها في لندن عن ملحمة الوحدة وكان ما اطلعت عليه منها ملخصاً كل التلخيص لكنه لافت للانتباه حيث ارتكز الحديث على الثنائية المعهودة - الحاضرة - والبادية - وانتصر المحاضر لطرف ضد آخر وأطلق رأيه في حكم عام ومعنى مباشر عهدنا مثله في أحاديث المجالس وقصص الرواة عندما يتحدث كل راوٍ عن نفسه أو فئته فيصف الأحداث ووصفاً يقوم على الانطباع والاندھاش ويشكل حديثه حسب نوع المخاطبين ورغبته في إسماعهم ما يودون سماعه أو ما يود هو أن يتحدث به إليهم، وليس ذلك ما نريده من مؤرخ يعرف المنهج ويقابل الرواية والمشافهة بما يصححها أو يثبتها ويُمحص ما يسمع من الأخبار والآراء ولا يقطع بشيء حتى يوثقه ويعرف من يحدثه، ولا يطلق حكماً عاماً واستقراءً مبتوراً فيقول كما قال أخونا الدكتور عبدالله العثيمين: « وأدرك - يعني الملك عبد العزيز - أن العمود الفقري لقوة أولئك الأسلاف عسكرياً

كان الحاضرة من السكان، وأن البادية تقف مع المنتصر، لكن غالبيتها تغير ولاءها بمجرد ظهور بوادر ضعفه، ومن هنا جاءت فكرته الذكية في بث الروح الدينية في نفوس أفرادها وحثهم على الاستيطان، وبهذا الاستيطان المبني على أساس ديني قضى بدرجة كبيرة على اعتداءات بعضهم على بعض، واعتداءاتهم على الآخرين، كما كَوَّن منهم وحدات عسكرية أثبتت جدارتها بين سنتي ١٣٣٥ هـ في مسيرة توحيد البلاد». (انظر الشرق الأوسط في ٥/١/١٤١٦ هـ).

هذه الجملة جمعت لبّ المحاضرة كلها فقد بينت عبقرية المؤسس وحاولت أن تميز دور كل فريق، فجاء فيها أن الحاضرة هم العمود الفقري لقوة الدولة السعودية ولأسلاف المؤسس، وأنه أي الملك عبد العزيز قد استفاد من عبوة التاريخ وعرف ولاء الحاضرة له وصبرهم. أما البادية في رأي المحاضر فيغيرون ولاءهم بمجرد ظهور ضعف الزعيم وينقلبون عليه ولا يقفون إلا مع المنتصر. وإذا صحت هذه الصفة للبادية فإنهم كانوا عبئاً ثقيلاً على المؤسس وعلى الكيان فهو لم يستفد منهم إلا بعد تربيتهم تربية دينية شاقة وتوطينهم، ولم

تكن نتائج هذا التوطين إلا ليمنعهم من اعتداء بعضهم على بعض، ويمنعهم من الاعتداء على الآخرين، فأصبح العدوان على بعضهم وعلى الآخرين صفة ثانية بعد قلة الولاء عند الضعف. ومع أن الدكتور العثيمين حاول أن يجعل للتوطين والتربية الدينية نتيجة أخرى حسنة وهي أنه كَوَّن منهم وحدات عسكرية أثبتت جدارتها بين سنتي ١٣٣٥هـ - ١٣٤٤هـ والبادية سيشكرونها على ذكر هذه الجدارة التي وصف بها وحداتهم العسكرية - إلا أنه جعل هذه الجدارة تأتي متأخرة إذ لم تبدأ حتى انتصر الزعيم ودخلت كل أقاليم نجد في حكم الملك عبد العزيز وهذا نص المحاضر: « ومن الواضح أن أكثرية النجديين خاصة الحاضرة، قد أصبحوا يَكُونون مودة وتقديراً لهذه الأسرة بعدما جنوه على أيدي قادتها الأوائل من فوائد، ولذلك كانوا مستعدين للوقوف مع أي قائد مؤهل ينتسب إليها، ومما يوضح هذا الأمر أن قادة الدولة السعودية الأولى لم يوحدا سكان منطقة نجد قبل أن يروا فوائد الوحدة إلا بعد ما يربو على أربعين سنة من الكفاح المستمر، لكنهم انضموا إلى حكم الإمام تركي بن عبد الله في الدولة السعودية

الثانية، خلال عامين كما سبق أن ذكر، ثم سارعت أكثرتهم إلى مساندة الملك عبد العزيز بحيث لم يمر عامان ونصف العام إلا وقد دخلت تحت حكمه جميع أقاليم نجد ما عدا جبل شمر». انتهى.

فالتاريخ يقول : إن الملك عبد العزيز دخل الرياض ١٣١٩هـ وإذا أضفنا عامين ونصف التي دخلت فيها نجد كلها تحت حكمه غير جبل شمر فسيكون ذلك في عام ١٣٢٣هـ. ويبقى بين هذا التاريخ والتاريخ الذي حدده المحاضر للاستفادة من كتائب البدو ثلاثة عشر عاماً وهذا ينطبق عليهم رأي الدكتور فيهم الذي هو عامل الرغبة وطاعة المنتصر حيث اجتمعت نجد وقام النصر ودورهم لم يبدأ.

إذاً لا خيار للبدو إلا الطاعة هذا هو ما يفهمه القارئ أو هذا هو ما فهمته أنا حتى لا أحمل على المحاضر الكريم وعلى القراء فضل فهمي الشخصي للنص. ولا شك أنني لا أستطيع إنكار شيء مما أورده لأنه متخصص في تاريخ الدولة السعودية منذ بدئها وهو من حاضرة نجد التي كانت العمود الفقري للدولة، ولها ولاء ثابت لا تغيره ولا تحيد عنه إلا أنه

بعد قليل شكك القارىء فيما يزعم للحاضرة من فضل، وقلل من الثقة بسلامة هذا الولاء وثباته وبراءته عندما علل أسبابه فقال: «ومن الواضح أن أكثرية النجديين خاصة الحاضرة، قد أصبحوا يَكُونون مودة وتقديراً لهذه الأسرة بعدما جنوه على أيدي قادتها الأوائل من فوائد». وهذا يعني أن المودة والولاء ليست خالصة لوجه الله ولكنها ثمن لجني الفوائد والمنافع على أيدي هؤلاء القادة، فالولاء والثبات لأغراض ومآرب، وبهذا يستوي الفريقان، البادية الذين يُغيِّرون ولاءهم بحثاً عن الزعيم القوي الذي يحقق لهم الفوائد وتركاً للضعيف العاجز، والحاضرة كذلك يَكُونون المودة والولاء لجني الثمار والمنافع على أيدي الزعماء الذين يحققون لهم ذلك وليس لوجه الله.

إن الثبات على الولاء أمر نسبي في كل الأحوال وعند كل المجتمعات والأمم التي نعرف تاريخها، فليس هناك ولاء مطلق، ولو كان تغيير الولاء عيباً لما قامت الدول وتغيرت المجتمعات وتحولت الأقاليم والأقطار إلى وحدة كبرى. والمحاضرة تتحدث عن الوحدة التي نعيشها وهي شاهد حي

على تغير الولاء عند كل سكان المملكة واختيارهم الأفضل الذي يحقق لهم الفوائد التي لا يجنونها بثباتهم على الولاء المحلي للإقليم أو الزعيم، وكل قرية وقبيلة عندما انضمت إلى الوحدة الكبرى غيرت ولاءها السابق واستبدلت ولاءها الأول واختارت ما هو خير لها في مستقبلها، فأصبح كل فرد وأصبحت كل فئة من سكان هذه الوحدة تجني فوائد تغير الولاء، ونحمد الله أننا لم نثبت على ولاءاتنا القديمة أو بالأصح نشكر آباءنا الذين غيروا ولاءهم القديم واختاروا الأفضل، وهي الوحدة بعد الفرقة، والدولة بعد القرية، والأمة بعد الفئة، والوطن الذي يعيش عليه الجميع بعد الحيازات الخاصة، وكل ما نحن فيه كان بفضل تغير الولاء وعدم الثبات عليه.

إذن التحول إلى الأفضل ومع الأصلح هو الأمر الطبيعي عند الناس وليس خاصاً بفئة منهم دون أخرى. وقد كان الأمل في مستقبل الوحدة التي دعا إليها المؤسس هو الذي وحد الصفوف وجمع الكلمة وألف بين كل الثنائيات القائمة آنذاك فحولها إلى دولة ومجتمع جديد، وغير ولاءها السابق الذي

لا ترجو منه نوالاً ولا خيراً إلى ما يؤمل ويرجى نواله وخيره .

عدوان البدو على بعضهم وعلى الآخرين :

يزعم الدكتور العثيمين أن توطين البادية قضى على خصلة أخرى من خصالهم وهو الاعتداء على بعضهم وعلى الآخرين، ولا اعتراض لنا على التوطين ونتائجه لكن اللغة التي استعملها المحاضر غير صحيحة الدلالة. فالعدوان الذي وصفهم به أمر عبثي، وهناك فرق كبير بين العدوان والغزو للمغنم والكسب المنظم، فالقبيلة العربية منذ الجاهلية تحترف الغزو وتقوم به وفق عادات اجتماعية منظمة تخضع لقوانين وأعراف اجتماعية تقدرها القبائل وتقبل بنتائجها، بينما العدوان أمر عبثي لا يقوم به أحد إلا عوقب عليه ونبذ من مجتمع القبيلة وطرد من نظامها الاجتماعي، والفرق يجب أن يكون واضحاً بين الأمر العبثي الذي نسميه العدوان غير المبرر وبين الغزو لطلب الكسب والبحث عن المغنم، وهو أمر اتفقت عليه العرب ومارسته بغض النظر عن موقفنا نحن الآن من هذا الكسب وقبوله أو رفضه، فهو طبيعة العرب وله قوانينه وآلياته وأسسها التي تبعده عن العدوان العبثي، وتجعله

سلوكا اجتماعياً منظماً، ومتفقاً عليه ليس فيه عيب ولا نقص للمروءة ولا خروج عن تقاليد الفروسية الموروثة منذ الأزل، وإذا كنا نحن اليوم نمقت الغزو ونصفه بالمحرم ويجب أن نمقته فإن تاريخ القبائل العربية هو هذا التاريخ ولا يختص به جيل منهم ولا حقبة من حقب التاريخ العربي، ولعل نصيب أهل القرى منه على بعضهم وعلى الآخرين كنصيب البادية بل لعله بين الاقاليم والقرى أشد بلاءً وأطول استمراراً. وهو ظاهرة اجتماعية عند كل القبائل العربية المستوطنة ومن لم يعرفوا التوطين ولا تتميز به فئة دون أخرى. وعند غير العرب أيضاً من الأمم والمجتمعات التي تعيش حياة مثل حياتهم وتخضع لظروف مثل ظروفهم.

كتابة التاريخ :

إن تاريخ المملكة الحديث لا زال في معظمه تاريخ مشافهة ورواية ولا زال في مرحلة التكون والاستقراء والاستنتاج والدكتور العثيمين وجيله من المؤرخين الشباب هم أول من اهتم به وسجله منهجياً وعلمياً، وقد سمع أحاديث الشيوخ الذين شاركوا في عملية التوحيد وقرأ مدونات المؤرخين غير

المنهجين واطلع على آرائهم، ومادة التاريخ بين يديه بكر
يستطيع أن يعرضها على المنهج العلمي الأكاديمي الصحيح
ويقارب لنا الحقيقة من التاريخ إن لم يصل إلى الحقيقة نفسها.
والأهم من ذلك أنني أعرف شخصياً قدرة فهمه لما يسمع
من أحاديث المجالس. والخبر عند المؤرخ إذا كان في طور
المشاهدة والرواية لا يعتمد فيه على قول مفرد أو رواية جهوية
وإنما يعتمد على مصادر متنوعة وأخبار عدة ثم يستخلص
من كل ما توفر لديه رأيه. وأمام هذه الحال كان بودي لو
أسند معلوماته التي أوردتها إلى مصادر حتى يكون مقنعاً
لاسيما أن أغلب المصادر والروايات والأخبار التي تسجل
التاريخ الحديث للدولة السعودية القائمة تخالف ما ذهب
إليه في محاضراته، وتعزو الدور الكبير في عمليات الجهاد
ومعاركه الفاصلة إلى من يسمونهم البدو، وقد ملئت الكتب
عنهم وعن بطولاتهم وتجاوزاتهم أحياناً، وبعضها روايات
كتبت بأيدي مؤرخين من حاضرة نجد، وقد فهمنا من وصف
بعضهم لبعض المعارك الفاصلة أن جيش الملك عبد العزيز
كان كله فيها من البادية مثل معركة روضة مهناً عام ١٣٢٤ هـ

التي قتل فيها خصمه اللدود الأمير عبد العزيز بن متعب بن رشيد، وهذا التاريخ سبق ما حدده العثميين لجدارة كتائب البدو بعد التوطين التي لم تبدأ عنده إلا عام ١٣٣٥ هـ أي بعد أحد عشر عاماً من وقعة روضة مهنا، ومع هذا فلا زلت أزعّم أن العثميين يستطيع أن يثبت ما يقول وما يذهب إليه ولديه من مرويات التاريخ الحديث بحكم تخصصه وصلته بالمنطقة وأحداثها ما يقوله في هذا الأمر إذا قام بجمع المعلومات وإحصائها واختيار المنهج الذي يقود إلى الحقيقة أو يقارنها كأن يعتمد إلى عدد المعارك التي خاضها جيش الوحدة وعدد المشاركين فيها وأسماء الزعماء في كل معركة وهذا يحتاج إلى عمل دؤوب وجهد منظم. وملحمة الوحدة تستحق هذا الجهد، وتجعلنا نحن الذين نقرأ آراء المؤرخين وأحاديثهم عن ملاحم الوحدة التي تنسبها إلى غير أهلها نرجوه أن يشمر عن ساعد الجدّ ويبين الحقيقة ويصحح ما كتب، وينسب الفضل إلى أهله، ولا نريد من أختنا الدكتور عبدالله العثيمين أكثر من تسجيل تاريخ الدول السعودية القائمة التي هي موضوع محاضراته.

البدو والتدين :

النقطة الأخرى التي وردت في ملخص المحاضرة هي قضية الدين والحركات العلمية في المناطق والأقاليم الأخرى قبل انضمامها إلى بعضها حيث استعرض المحاضر تاريخها كالحجاز مثلاً إذ يقول عنه : « وكانت هناك حياة علمية دينية نشطة في الحرمين الشريفين، لكن الجهل بالدين كان مع ذلك منتشرًا بين عامة السكان، وخاصة البادية».

ويقول عن نجران وجازان : « وأما إقليم نجران فكان تحت حكم رؤسائه المحليين، ومع وجود حركة علمية في جازان بالذات فإن الجهل الديني في الإقليمين كان كبيراً خاصة خارج المدن».

وعن الأحساء والقطيف يقول : « وكانت منطقة الأحساء والقطيف قد دخلت تحت الحكم العثماني بعد منتصف القرن العاشر الهجري لكنها خرجت عن ذلك الحكم عندما استقل بهاز عماء قبيلة بني خالد عام ١٠٨٠ / ١٦٧٠. ومع وجود حركة علمية جيدة فيها فإن الجهل الديني كان منتشرًا بين عامة سكانها، خاصة البادية.

والدكتور المحاضر يصف هذه الأقاليم بوجود الحياة والحركات العلمية والدينية النشطة مرة والجيدة مرة أخرى إلا أنه يؤكد في كل مرة أيضاً أن الجهل الديني كان منتشرًا وكبيراً بين عامة السكان وخاصة البادية، والمفهوم عندما يتحدث المؤرخ عن تلك الفترة ويذكر الحركة العلمية فإن المقصود بالضرورة الحركة العلمية الدينية التي تعلم الناس علوم العربية والدين ولا يتبادر إلى الذهن غير ذلك. وقد نص على الحياة العلمية أو الدينية في بعض ما ذكر، لكن الأمر يبقى فيه شيء مما يجب توضيحه، فمع ذكره النشاط العلمي يؤكد جهل البدو وعامة الناس خارج المدن بالدين، فكيف لا تغير هذه الحركات العلمية الناس في أمر الدين خارج المدن، ولا تفيد البادية ولا تنفي عنهم الجهل الديني ولا تنفعهم وهل كان بين من يعيشون خارج المدن والبادية وبين المدن وأهلها من الحواجز والفواصل ما لا يمكن أن يتعلم منه البدو شيئاً من أمر الدين؟

لا أظن الدكتور العثيمين مما يغفل عن مثل هذه الأسئلة وضرورة تحديد الدلالات وضبط المصطلحات لاسيما

في محاضرة عامة تلقي في لندن وعلى جمهور مختلف عن جمهورنا كل الاختلاف وبعيد عن مصطلحاتنا المحلية ودلالاتها التي نستعملها ونكررها ونفهم معناها أو المقصود منها. أما جمهور لندن فما أظنه سيفهم العملية النسبية التي نتحدث عنها في المملكة عندما نصف الناس بالجهل الديني. وقد كان حظ البادية من هذا الجهل بالدين كبيراً عند المحاضر ففي كل مرة يؤكد عليهم: « وخاصة البادية».

وهنا لم يعد الأمر تاريخاً أتركه للتخصص وأطلب الفتوى لكنه معرفة عامة وعلم مشاع أعرفه كما يعرفه الصديق الدكتور عبدالله العثيمين وهو أنه منذ أن بعث محمد ﷺ وآمنت به العرب واجتمعت على ذلك، وسكان هذه الجزيرة وخاصة البادية كما يقول هم أهل الدين النقي الصافي دين الفطرة حيث لا يلبسونه بغيره ولا يخلطونه بأغراض دنيوية ولا يغلفونه بأفكار وآراء أو معتقدات مفرطة في التنظير ولم يتحولوا عنه، واكتفت البادية بأسس الدين الثابتة وهي تلك التي كانت على مثلما كان عليه العرب في عهد الإسلام الأول لا يزيدون فيه شيئاً ولا ينقصون منه شيئاً، وقد ينطبق عليهم أو على الكثير

منهم حال الأعرابي مع رسول الله ﷺ عندما سأله: ماذا فرض الله عليّ يا محمد، فقال أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت، فعاد الأعرابي يسأل مؤكداً إن لم يفعل غير ذلك هل يكون مسلماً، يدخله عمله الجنة فقال الرسول ﷺ: نعم فكأن رده والله لا أزيد ذلك ولا أنقص فقال الرسول ﷺ: أفلح إن صدق.

ويتبقى شيء غير واضح في ما يردد المحاضر من الجهل في الدين، فقد وصف الحياة الدينية في الحرمين بأنها حياة علمية دينية نشطة لكن الجهل بالدين كان مع ذلك منتشرًا بين عامة السكان.

ويقول عن الأحساء والقطيف بأن بها حركة علمية جيدة ومع ذلك فإن الجهل الديني كان منتشرًا، ومثل ذلك نجران وجيزان مع وجود حركة علمية في جيزان بالذات. إذن ما الدين الذي يعنيه مع إقراره بحركات علمية ودينية نشطة في هذه الأقاليم. سؤال قد يحتاج إلى إجابة من المحاضر الكريم.

إن البادية الذين يصفهم بالجهل الديني في كل مرة ويؤكد على ذلك يقومون بكل ما ذكر في الحديث السابق وقد لا يزيدون كثيراً فيه لكنهم لا ينقصونه ولا يتركون ركناً من أركان الإسلام وقد شهد لهم الرسول ﷺ بالجنة وحسبهم شهادته.

ثم إن القضية في التعليم نسبية فمن يصفهم بالجهل في مطلع هذا القرن من سكان القرى والبادية يمكن أن يوصف به اليوم سكان القرى والبادية والحاضرة أيضاً غير المتخصصين في علوم الدين. والتعليم في كل مجتمع نسبي أيضاً. أما الدين فهو صفة وجدانية تمليها الفطرة ولا يتخلى عنها الناس في كل الظروف والأحوال ولا أظنه يصدق على حال الجزيرة العربية وسكانها الجهل بالدين بالمعنى المفهوم من الجهل عند اطلاقه دون تقييد، قد يقل المتعلمون وتنتشر الأمية ويبقى الدين اعتقاداً وممارسة عملية يقوم به المتعلم والأمي، وانتشار الأمية وقلة التعليم في الفترة التي تحدثنا عنها المحاضرة ظاهرة شائعة في كل الأقاليم العربية ومجتمعاتها وليس حال الجزيرة العربية وسكانها استثناء من القاعدة العامة في ذلك الوقت.

القبيلة والبادية :

يظهر أن مصطلح القبيلة والبادية عند المحاضر غير محدد بالدقة التي يجب أن تكون واضحة ومفهومة عند استعمالها، فالثنائية التي يتحدث عنها - الحاضرة - البادية - لم تكن متسقة في دلالتها اجتماعياً إلا في إقليم واحد من المملكة العربية السعودية وهو إقليم نجد حيث تميزت حياة البادية عن الحاضرة واختلفت الممارسة اليومية لدى كل منهما قبل توحيد المملكة وفي الحقبة التي اختارها زمننا لموضوع محاضراته ثم سحب مصطلح البادية والحاضرة بدلالته في إقليم نجد على كل سكان الجزيرة العربية وهذا المفهوم جعله يخلط خلطاً كبيراً بين مصطلح القبيلة والبادية حيث ذكر الحجاز والبادية فيه والأحساء والبادية فيه وتجاوز ذكر البادية في جازان وجعل مكانها «خاصة خارج المدن» ونفهم من كلامه هذا عن خصوصية منطقة جازان عنده أن القبيلة والبادية شيء واحد ومرادف كل منهما للآخر، وقد اعتمد معرفته الشخصية بحاضرة نجد وباديتها فسحبها على كل الأقاليم في المملكة. وهذا ليس صحيحاً فالقبيلة ليست مرادفاً للبادية

وإن كانت البادية جزءاً من القبيلة فقبائل الحجاز الضخمة كحرب وعتيبة وجهينه وبنو عبدالله «مطير» وسليم وهذيل وقريش وغيرها تعيش حياة استقرار مثل حياة الحاضرة في نجد وتشتغل بالزراعة وأكثرها لا ينتقل ولا يرحل، ولا ينطبق عليها مصطلح البادية المعروفة في نجد التي تقوم على حياة الرعي والانتقال والتحول. ولهذا فإن القبيلة غير البادية وليس من اللازم أن يكون كل من انتمى إلى قبيلة يعيش حياة البادية ويمارسها.

إن المجتمع الذي يفرز الطبقة التي ينطبق عليها اسم الحاضرة مجتمع ثلاثي التكوين، من البادية الذين يحترفون الرعي والانتقال، ومن المستقرين الذين يجمعون بين الزراعة والرعي ولا ينتقلون، ومن مجتمع التجار وأصحاب الحرف والصنائع، وكان سكان نجد في الفترة التي تحدثت عنها المحاضرة كلهم من النوعين الأول والثاني وبذلك ندرك طبيعة التكوين الديمغرافي شبه المتجانس في الشائبة القائمة فيه آنذاك وليس هناك فوارق كبيرة تميز سكان نجد البادية والمستقرين عن بعضهما إلا تقدير زمني محدود، فالمستقرون

من سكان نجد الذين يصفهم حالياً بالحاضرة هم قبائل استقرت عن الرحيل وانقطعت عن الانتماء القبلي المباشر، وأكثرهم يعرفون انتسابهم إلى إحدى قبائل الجزيرة العربية ويحددون علاقتهم الاجتماعية بها على أساس ما في وعيهم من انتماء قبلي قديم، وهذا الانتماء القبلي يتبدى في أمور كثيرة تكشف عن هذه الصلة وتحددها وتظهر جلياً ما أخفاه زمن الاستقرار والاضطراب السياسي. والدليل ما يحدث اليوم من اهتمام لا مثيل له بتقرير الانتساب والانتماء القبلي وتجديده، وهي ظاهرة عجيبة أن تأتي بعد سبعين عاماً من قيام هيكل الوحدة الكاملة بين كل الأقاليم في المملكة وسكانها، في حين أن المفروض تجاوز الشكليات القديمة، وضيق الثنائيات، والانتماءات القبلية، إلى رحابة المجتمع الجديد وتشكيلاته التي توافق الوضع الحالي. وأهميّة نمو المدن المليونية بسكانها من جميع فئات المجتمع وأقاليمه، ومع ذلك أتى الانتماء والانتماء القبلي والبحث عن أسبابه قوياً عند حاضرة نجد مع هذا النمو الحضاري، وجاءت المحافظة على التميز الفئوي أيضاً والانتماء إليه قوية كذلك. وكل ذلك

يناقض طبيعة التحضر والتجمع السكاني الكبير الذي يجب أن يذيب التعلق القبلي والتميز الإقليمي، ويقلل من الشعور بهما والحاجة إليهما. إلا أن المرء عندما يبحث عامل التغيير في بنية السكان يعرف ما أحدثته الوحدة الوطنية من تفاعل في بنية المجتمع الجديد، وما صاحب التغيير الاجتماعي من وفرة مادية ضخمة، وكسب ممتاز، وبقي من لوازم الوضع الاجتماعي شيء لا بد من البحث عنه وإتمامه وهو الانتماء والانتساب لتعزيز المكانة الحادثة بفعل الثروة النازلة، والغنى المكتسب، والمركز الاجتماعي المرموق، ثم الاستثناء من طبيعة التحول فمن كان من أبناء القبائل العربية قبل مائة عام وتحول إلى التحضر غير من كان من أبنائها قبل سبعين عاماً وتحول بعد ذلك.

وأياً ما كان الأمر فإن اتخاذ التاريخ شاهداً على تصنيف المجتمع بعد هذه الحقبة من بدء الوحدة، والحديث عن هذه التصنيفات، وتلقيح الأجيال الجديدة صور الثنائيات الماضية، ليس في صالح الحاضر، ولا يخدم المستقبل، ولا يتفق مع أسس الاندماج الوحدوي. والنمو السكاني. والتغيير

السريع للمجتمع جعل الشباب يدرك اليوم التفاوت الكبير بين الحاضر والماضي والتصنيف عمل متناقض اجتماعياً مع أهداف التربية الوطنية التي يسعى الجمع لتأسيسها في النفوس قولاً وعملاً.

تعامل المجتمعات مع الثنائية :

لا شك أن ماضي المجتمع القريب عامل مؤثر قوي في تفكيره، وهو إن لم يكن فاصلاً وحاسماً في حاضره، فهو شديد الأثر فيه، لا تتجاوزه إلى المستقبل إلا النظرات القليلة الواعية التي تستشعر القدرة العلمية الصحيحة، وتزن الأمور بموازينها، وتقراً الفعل وردته فتجعل الماضي مرحلة تطور حافل فيما يريد المجتمع أن يرى عليه مستقبله، حيث لا يتوقف عند زوايا الماضي ومنحنياته ولا يدقق التفكير فيها، ولا يجعل الماضي وحده مرتكزاً للحاضر كله، وإلا لأصبح العبء الذي يلقيه الماضي على الحاضر كبيراً ومرهقاً حتى التفكير فيه، ولا سيما إن كان حاضر المجتمع قد تعرض لتحولات كبيرة غيرت صورته، وباعدت بينه وبين الماضي، وانتقلت به إلى طور من التكوين المتميز الفاعل الذي نهض

به ونقله من مجتمع صغير أو مشتت إلى مجتمع الدولة الكبرى ذات الأهداف المشتركة، والذين ينظرون إلى تاريخ الأمم الحديثة أو الدول التي أصبحت تمثل كياناً ليس قائماً من قبل يعرفون الجهد الشاق الذي يجب أن يقوم به القادة المؤسسون والمصلحون الاجتماعيون والمؤرخون حتى يتجاوز المجتمع صور التكتل الذي كان عليه أو كان يؤمن به من قبل إلى الأمة الواحدة ذات الأهداف المشتركة، وهذا يحتاج إلى جهد مستمر مع استمرار النمو الاجتماعي، ويتطور مع تطوره ومتغيراته، ويعمل على تجاوز التفكير الذي يحدد مسارات تاريخية لبعض قطاعات المجتمع أو فئاته، وإذا لم يخضع المجتمع للتربية الوطنية الجديدة ويتعهد المصلحون أجياله بالدمج فإن حاضر التكوين الاجتماعي سيخضع لتطورات غير متسقة ونتوءات بارزة في تكوينه الجديد. ولا يستمر بقوته وكيونته إلا تحت سلطان القوة التي تبقى قادراً على الاستمرار، فلا يعود إلى حالة التشتت والضعف الذي كان عليها. والتكوين الاجتماعي لا بد أن يتأثر بشائبة الحياة وتعددتها ومتطلباتها وليس هناك مجتمع يخلو من الشائبة

أو التعددية في كل تكويناته، مثل ثنائية الهوى وثنائية الرأي وثنائية المذهب وثنائية المنافع والمصالح الخاصة أو العامة وثنائيات الكبرى المتميزة كثنائية المعتقد أو ثنائية الإقليم أو العرق أو ثنائية النسب أو ثنائية الممارسة وطريقة الحياة وطبيعة الاختلاف، وكل هذه الثنائيات تجعل المجتمع وفئاته يعيشون في أطر التعامل التلقائي مع التشكيلات الاجتماعية الفاعلة ذات البعد البارز في حياتهم وفي حركتهم. وليست كل هذه الثنائيات مكروهة أو محرمة وليست كلها شراً، بل لعل حياة المجتمع القوي المنظم وفاعليته تقوى على هذا التراتب الثنائي بشرط ألا تقفل إحدى هذه الثنائيات الطريق على الأخرى أو تضمها تحت الإبط أو تجعلها في المؤخرة أو حتى تحاول ذلك.

والمجتمع حين يبقى الفرصة متاحة للجميع والطريق قاصداً إليها فإنه لا يكون هناك تمييز لثنائية على أخرى بل يتيح فرص السير المتوازي أو يبقى الحكم لفارق الجهد الفردي وخصائص القدرات الفردية وهناك لا ضير من نجاح الثنائيات الفئوية أو الاقليمية وتفوقها على غيرها بحيث لا يسمح لهذا

التفوق أن يتقاطع أو يتعارض مع نسق المجتمع الواحد وسيره في بناء أطر التشكيل الاجتماعي المناسب ولا يحتجن الفرص لنفسه ويحرم منها غيره. حتى تتحول ثنائيات المجتمع إلى نسيج آخر يظهر فيه التنوع المتكامل غير المتعارض ولا المتناقض. ومن هذا النسيج يصبح حراك المجتمع كله صاعداً يتفاعل مع المعطيات الثنائية ويحولها إلى عوامل إيجاب تصهر الوحدات والثنائيات في التكوين الواحدوي، فيطرد السلبيات في تحركه وصعوده وسموه ويخلق ذاته الخاصة وكيونته الحاضرة مع الإبقاء على وعيه بالماضي الذي يتكئ عليه ويعتمد إدراكه لعامل التغيير.

وإذا فشل التكوين الاجتماعي في تجاوز إلحاح الثنائيات واستبدالها واستغلالها فرص الوحدة لصالحها فقد تستمر الوحدة لظروف غير عادية، وتبقى صور من التكوين تخضع لنمط الشمولية القاهرة، وتأتي الروابط لبنية المجتمع مشكلة إطاراً خارجياً مع استقلال كل ثنائية داخل هذا الإطار العام حيث تستشعر خصوصيتها وتميزها وانفراديتها، وتستبطن الشعور المتجافي نحو الآخر، فتدور كل ثنائية في داخل الشكل

الاجتماعي ملتحمة معه بعامل الضبط المكاني وليس بقابلية الاندماج والتفاعل مع الآخرين، وتبقى صورة المجتمع قائمة ما دام الإطار الخارجي للتكوين سليماً وقادراً على القيام بمهمة الضبط والتجميع القسري للأشتات والمتفرقات، فلا يسمح أن يندم منها شيء إلا ضبطه وأعادته إلى مكانه، وهذا الخيار صعب للغاية ويكلف كثيراً ويحتاج إلى قوة ضاغطة ومراقبة واعية تحشر كل وحدة تحاول التفرّد إلى الصف وتعيدها إلى التكوين الاجتماعي العام. وقد ينمو الشعور الفئوي وتكثر الدوائر المغلقة داخل المجتمع وتقوى الروابط الخاصة وروابط المصلحة مستغلة هيكل المجتمع العام لتحقيق التميز المادي أو المعنوي، ومتذرة بحجة الوضع الخاص أو الأفضلية التاريخية أو الذهنية أو العلمية لطائفة من الناس حتى تبرر تفوقها المادي أو الوظيفي أو العرقي على الآخرين، وقد تعرضت كثير من صور التشكيلات الوحدوية في الدول ولاسيما في بعض دول العالم الثالث إلى التفكك والانحيار السريع عندما لم تستطع تجاوز متغيرات التكوين الاجتماعي الحادث الذي حققته الوحدة فاستأثرت فئة من المجتمع

بمميزات الوحدة ووجهت إيجابياتها الوطنية لمصلحتها الفتوية أو القطرية والإقليمية وأبقت على تشكيلات الوحدة مفرغة من مضمونها الاجتماعي وبدأت الميزات الفتوية تتسع في النسيج العام حتى حلته إلى عناصره الأولية، بعد أن أوقفت دمجها وتلاحمه الوحدوي.

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

العلميين يقدم في لندن لبحاث في تاريخ المملكة العربية السعودية وتوحيدها

أمة تنهض على عاتق رجل



العلميين أثناء البحث

1- تجد
 سكان من قبل الغزويين التي
 مساهمة تلك عند العربي في
 توحيد نجد إلى أن التاريخ فهو
 من أبرز قامت دولة لم تقم عليها
 دولة في تاريخ الجزيرة العربية
 منذ القرن الثالث الهجري، ومن
 والتزام عقيدة التوحيد المبني، ومن
 وتطبيقاتها التشريعية الله، وبين
 تواضع إلى عبادة المخلصين
 خاصة الحاضرة إذ تصدقوا
 بكون دولة وتكوين هذه الأسرة
 تتجسد جميع على أيدي قائدها
 الأوائل من سواد، وذلك ما يوضح
 مستعدين للوقوف مع أي قائد
 مؤهل يخدمها، وما يوضح
 هذا الأمر أن قادة الدولة السعودية
 الأولى لم يوصفوا بسلطان سلطنة
 نجد، بل إن رؤى هؤلاء الوجهة
 الأولى كما بدأ على أربعين سنة
 من الفلك المشرق تقيم الله
 إلى ملك الأمام تركي من عبد الله
 في الدولة السعودية الثانية، خلال
 صانع حسن كساح أن تذكر لم
 الملك عبد العزيز بن محمد بن
 عثمان بندهم حتى استنادهم
 عمان بندهم الأعمى لا وقد دخلت
 تحت حكمه جميع الأيدي تحت دعا
 جعل حلال ومن أن تحلض حدا عما
 تولد أن قوة من ريشة أعاقف نوما
 ما مستمرة فكان الصمام تلك
 في دولة الله من قبل ما كان
 ولم يكن تقم أن ريشة نجد
 حيو، عقبه، إذ لم يخلها معهم
 إلا قبل بده مستمرة، تلك عهد
 القرنين التي توحدهم كثير سنوات
 ولم يكن الأخيرين الذين من
 سببهم من كرسيد، بإحداث تلك
 السياسي الملك الذي حول كسب
 اللسان بالحق
 لفضل العلمين الغزويين التي
 إجماع، تلك عند العربي وكانت
 في عوامل نجاحه في مسترته
 التوحيدة، لتلاد، فقلق الأحداث
 على عهد لم منقلية عهد
 وحكمه للإمامة من أسوة
 العلمين التي تركت على أسوة
 الملك عبد العزيز في توحيد الملك
 وأصحابه استكمال الملك العلمين
 في عهد.

خيرات، وهم فرع من شراف مكة
 في يومنا هذا حيث جعله
 مكي، القرن الثاني عشر
 الهجري، وأسس الأمير فهد
 تحت حكمه وإسهامه المحدث، ومع
 وجود حركة علمية في جازان
 بدأت من زمان السبق العلمي من
 الإقليمين كبار، خاصة خان
 الشرف
 وكانت منظمة لخصائص
 والعلوم قد دخلت تحت حكم
 العلمين الذي بعد منتصف القرن
 العاشر الهجري، لكنها خرجت عن
 ذلك عندما أسقط لها زعماء
 قسبة على خاندانها منذ 1670م
 ومع وجود حركة علمية
 جيدة فيها فإن العمل العلمي كان
 مستترا إلى عام ستادها، خاصة
 العلمية
 وأصبحت الدراسة التي أتت إلى
 الأحداث التاريخية التي أتت إلى
 توحيد ذلك المناطق تحت راية
 الأمة السعودية الأولى، والثانية
 والثالثة
 ووصولاً إلى العهد السعودي
 واستعراض مسيرة التي أهداه
 الملك عبد العزيز توحيد البلاد
 والنساق و عن شرفها، والتي
 استغرقت ثلاث قرن من الزمن
 وأرجع عن عام من ذلك عند
 العربي في تلك المسيرة إلى العربيين
 ولهذا صفاته العظيمة، وتبهما
 الطروف العادلة والتأرجح التي
 أحاطت به
 في بداية الأمر الذي لا تلتف
 في عهد الملك الذي لا تلتف
 فيه روحه إلى عقيدة التصوف
 أو في عقيدة أهل
 أو في عقيدة أهل تامل في
 كرمه أسوة ووقفه حسي وعي
 استبداد كساح أسلافه من آل
 سعود، بإحداث أسباب لشهوه
 وفوق أن من أسباب نجاحهم في
 عيون دولة من أسرة الأعراف
 راسخة الأمن صانعتهم بعدة
 السريعة العرب، ومن هذا
 كذلك تلك العقيدة وتصميمه
 على تحقيق هذه الشريعة، وذلك
 إلى أن العلم الذي يتكون
 أولئك الأسلاف كسبحان كان
 التاريخية من العلمين، وأن التوحيدة
 تقيم على التمسك بكل ما شرفها
 كسبحان وتعالى وتكون طوبى
 وشيعة وما في حياح قلبه
 العلمية في ثل الروح الدينية في
 تفويض الشرفها وحشدهم على
 الاستيطان، وهذا الاستيطان
 العلمي على أساس ديني قسبي
 حريجة كسيرة، على الأحداث
 بعضهم على طغيان العلمين
 على الأضرين، كسبحان تقيم
 وحدت عمارة كانت حياها
 من سنين 1235 و1444هـ في
 مستوية توحيد البلاد
 معمرهه بقومه حاضرة
 وراية، فقد كان تقم العقيدة
 الكبريين في يومه ومرة التعامل مع
 كل فرد وجماعة وفق ما يتناسبه
 مطبقون وقرهته من الصمم لا
 يتفقون وجوه خارج بين الحكم
 والمخوض جعل يابه متفوحه من
 وتكون مثال جهه ورشاهم
 بوجه كسيرة

محاضرات

لندن، الشرق الأوسط

التي التتويج عند الله الصالح
 العلمين مجازة معوان فخامت
 في تاريخ المملكة العربية
 السعودية وتوحيدها، وذلك في
 السوريات والجمعية العربية
 السعودية الخشافية التي
 ترميها عليها الرامة العامة
 لرعاية الشبان والجمعية العربية
 السعودية الخشافية والعلوم
 بمناسبة يوم علمي سوات على
 تأسيس جامعة الملك فهد في
 لندن
 قدم المحاضر الدكتور محمد
 العلمي مدير المركز الإسلامي
 السعودي في لندن الذي تحدث
 مع مسيرة العلم التي تتواكب مع
 مسيرة الزمن والأمان في المملكة
 العربية السعودية، متينا حضور
 خدام الحرمين الشريفين في
 شام الحرمين وتوحيدها
 في بداية الحضارة الإنسانية
 الدكتور العلمين في مخرات كل
 منطقة من المناطق التي تتكون
 منها المملكة العربية السعودية،
 وما قبله
 تطل مساحة المملكة العربية
 السعودية حوالي 73 في المائة من
 مساحة الجزيرة العربية وتتكون
 من سبعين جزيرة تقع منها
 أهمها الخاصة
 المسكن أهمها أمال، والتي تمت
 الله الخمر يتبعون في سلاطهم
 وفيه بيان على جميعه والتي
 سيد رسول الله، صلى الله عليه
 وسلم بمسكون زبيرين، والحضار
 ذات يوم من سلاطهم على جوان
 شفة جازيرا، إضافة إلى وجود
 أمال زامة وهدية فهي
 وتكون منطقة هدية التي
 والتي تتشكل على أراضي تهامة
 أمال الأضرين، تتشكل الأضرين
 والتي تتشكل أراضي، والتي
 جبال السراة التي أصبحت الآن
 من أماكن المسكن الأضرين
 والزامة، وتقيم بحرين العلمين
 أسوة على في البلاد
 تتشكل على الأضرين الأضرين
 والمطبخ وتكون تقوى زاميا
 مناطق الأضرين، والبلاد، وما
 زام من عائلات الأضرين
 والفرقة التي ساحل الخليج
 الذي على الأضرين
 الأضرين التي الأضرين
 حذقت تحت ظهور الملك في
 أراضيها
 وأما المملكة الوسطى من
 المنطقة وقد توسعت
 الأضرين، فلهذا الأضرين ذات
 وأحدث زامة حيو، وكان من
 أبرز مظاهرها جودة من أهداه
 المسألة نابل معة خاصة وقد
 تلك الأثر، وذلك كانت شوية
 أم الأثر، وقد صانعت هدية
 العلمية في أقطاب العلمين
 الخيرا
 في العلمين في الوضع
 السعودي، فإن
 الأضرين، فإن
 عثمانية، لكن أشراف مكة كانوا
 من الأضرين، والاحتجاج على جد سواء
 ما عابوا من ويلات، وكانت هناك
 حياها علمية دينية نشطة في
 المسألة نابل معة خاصة وقد
 بالدين شان مع ذلك مستورا من
 عابوا على الأضرين
 وكان الأضرين مكة نوع من
 الشؤون السياسي في جهات من
 من الأضرين، خاصة في عهد
 لكن القوة الخشافية في عهد
 المملكة كانت في أيدي رؤساء
 الأضرين، فلهذا الأضرين
 جازان فقد نجح الأشراف من آل

النخبة بين ادعاء الوطنية

وممارسة التحيز^(١)

أنظر غرباً وأنظر شرقاً وأنظر يمناً وأنظر شاماً، أنظر إلى موطىء قدمي. ثم أعود بنظرة تاريخية إلى مطلع هذا القرن الذي نعيش آخره، فأذكر الماضي كله وأعدد الكيانات والصور الإقليمية التي كانت تهرش أديمه قبل هذا الكيان الواحد فلا أجد بداً من الوقوف مع التوفيق الذي صحب مؤسس هذا الكيان يوم استطاع رصّ تلك الصورة الهشة وأعادها بناء قوياً شامخاً فكانت مجتمعاً واحداً إن لم يكن هو كل شيء فقد كان شيئاً مهماً بالنسبة لنا.

كان من الممكن أن يكون هناك ستة كيانات ضعيفة متميزة، وأن نكون نحن الذين ننعّم بخير الوطن الواحد والأمة الواحدة منتمين إلى تلك الكيانات الستة أو الأكثر أو الأقل.

كان عبد العزيز عظيمًا في جمع الشتات وفي انتزاع هذا الكيان من طمع الغريب وجشع القريب فكانت الجزيرة

(١) محاضرة ألقيت في نادي الرياض الأدبي يوم الثلاثاء ١٣/٥/١٤١٢هـ - ٢٠/١١/١٩٩١م.

والدولة والمجتمع والوحدة فيها هي الرهان الناجح في كفته. ولم تكن فكرة توحيدها فكرة فردية آنية أو تلقائية بل كانت تصوراً شمولياً لأسس الوحدة الكاملة ومضامينها - فتفتقت صور الانغلاق الذي كان يؤمن به الآخرون. يقول أستاذ كبير ومتابع بصير وناقد قدير في جريدة الرياض عدد ٩٥٦١ : « كانت فكرة الوحدة التي جاء بها عبد العزيز، وحققتها بين مناطق المملكة أكبر من أن تستوعبها العقول في تلك الفترة.. وقد تطورت ولكنها لم تتطور بالأفكار المجردة والشعارات، بل تطورت بالجهد والعمل المتواصل الذي لا يعرف الكلل.. لقد أصبحت واقعا محسوساً تفرضه هذه الآلاف من الأكيال المعبدة والطرق وهذه الآلاف من الهواتف وهذه الآلاف من رحلات الطائرات النفاثة، كما تفرضه هذه الهجرات المتدفقة إلى المدن من البوادي والقرى الكثيرة».

هذه صورة التكوين الحي الظاهر التي أدركها الكاتب أما صورة العمل لهذا التكوين فقد مضت بها الأخبار ونقلتها الأحداث، مما جعل الجزيرة مركز الدائرة الثابت في وقت فقد العالم العربي صورة الثبات على شيء.

وقد كان البناء في الداخل أخطر من قيام سور الوحدة، وكانت قدرات البلاد وإمكانياتها لا تكفى للكثير ولا تلبي تطلعات النظرة الشاملة. فأصبح فتح الباب أمام كل قادر لخدمة الوحدة من أبناء البلاد نفسها أو من أبناء العرب الذين يستطيعون الدفع إلى الأهداف العريضة للدولة وتنمية الدمج المتواصل لبناء الأمة توفيقاً آخر تحقق لنا نحن الذين نعيش ثمار النجاح الذي حققه المخلصون بوعي لا ينحرف إلى منعطفات الطريق. وقد مضوا وتركوا في أعناق الأمة أمانة السير على أساس الوحدة والصهر لها في كيان يجب المحافظة عليه وألا نختر غير، وسنزيد فيه ونرفع منه مع مضى الأيام، إلا أنه في حياة المجتمع كما هو الحال في حياة الأفراد تمر ظروف وأحوال يحتاج الناس فيها إلى الالتفات والتوقف والنظر والبحث عن الأفضل عندما يحسون بوضع متردد أو يدركون أن هناك مشكلات اجتماعية تفرض نفسها بقوة أو تعلن واقعاً غير مشروع يتستر بلباس المشروعية، وقد يكون رأي الإنسان في هذه الحال من غير المستحسن طرحه، ولا من المرغوب إعلانه. لكنه قد يحتاج إلى رفض، قناعته الشخصية عندما

يرى أن الخطأ يستهلك الحياة كلها ويستهلك نفسه ويستهلك مكاسب المجتمع التي دار عليها هدف التوحيد وعن هذا سيكون حديثي هذه الليلة، وقد يكون فيه بعض الصواب، وقد يكون فيه غير ذلك، وقد يوافقني بعضكم وقد يختلف معي آخرون، وقد يرى بعضكم إن الأولى بمثل هذا الحديث أن يكون حديث مجلس مغلق، وقد يرى غيرهم أن مكانه هذا المنبر إذ تجتمع وجهات النظر وتختلف أيضاً.

أما ما أظن أننا لانختلف عليه هو أن الحديث عن الوساطة (وهو موضوع هذه المحاضرة) يحتاج إلى محاضرة بل إلى محاضرات إن لم يكن يستحق دراسات اجتماعية موسعة، ولا أظن أن في هذه البلاد ظاهرة تستحق من الاهتمام والتفكير والنظر والتحليل والاستقراء ما تستحقه ظاهرة الوساطة لأنها أصبحت حديث الناس اليومي والأمر الذي لا يختلف اثنان على أنه واقع، ولا يستطيع غض الطرف عنه بنو نمير ولا بنو عامر، وهو واقع معاش في مجتمعنا، اختلطت فيه الحقيقة والخيال، وأمسى المجتمع ضحية هاجس الوساطة المؤثرة في ذهنه، مما رتب على ميله هذا خطأ اجتماعياً ومفهوماً

دلاليًا مؤسفًا، وسلوكًا لا نريد له أن يستشري في مجتمعنا مع بداية خطونا نحو الأفضل والأقوى، لا أريد أن أترسل في دائرة السرد البلاغي والمعنى الأدبي للحديث، بل أريد الوصول بكم إلى مناقشة القضية من جوانبها المختلفة بعد أن أستأذنكم في الدخول إلى حصنها ومعينة آثارها وما يترتب عليها من أشياء، وما أسباب قبولها في مجتمعنا على الرغم من عملية الطرد العكسي.

ما الوساطة وما هذا الحديث عنها إذن؟

تحدث عن الوساطة عدد كثير من رجال الفكر والأدب وأساتذة الجامعات والوزراء ووكلاء الوزارات ورجال الدين وعلماء الاجتماع وعامة الناس. ولأني سأعتمد اعتمادًا كليًا في هذه المحاضرة على آراء هؤلاء جميعًا وسأنقلها بأمانة إليكم مشيرًا إلى مصادرها. فإني سأحدد ما أريد الحديث عنه في الوساطة التي أعنيها، لأن بعض الذين نقلت آراءهم كانوا يعممون الحديث تعميمًا واسعًا لا يتحقق فيه التعريف الجامع المانع كما يقول الأصوليون. ويخلطون خلطًا بين بين مثل وأعراف اجتماعية راقية لا يستغني عنها مجتمع

إنساني كريم، وبين سلوكيات مغلقة مظلمة لا يجب أن تبقى في مجتمع يحترم نفسه ويؤمن بالعدل والمساواة ويطمح نحو كمال صورة الأمة.

فقد وصفت الوساطة مثلاً، بأنها الشفاعة، وإصلاح ذات البين، وتسهيل الإجراءات الإدارية في بعض القضايا، وإنجاز ما يتعلق بمصالح الناس لدى الموظفين، ورفع حاجة من لا يستطيع رفع حاجته إلى من يستطيع المساعدة في قضائها، بل وصفها بعضهم بأنها مساعدة المريض في علاجه والضعيف في قضاء حاجته. فجعلوا هذه المثل الاجتماعية شيئاً من الوساطة وتحدثوا عنها هرباً من حرج السؤال الذي يلح على كشف أسباب الواقع المفروض على المجتمع. وقد تردد السؤال في كثير من المناسبات دون أن يلقي جواباً شافياً لاسيما إذا كان موجهاً إلى أحد دعائم البروقراطية.

(نعود مرة أخرى إلى السؤال عن ماهية الوساطة)؟

هل هي إصلاح ذات البين كما يزعمون؟

هل هي إنجاز أعمال الخير للآخرين كما يجب أن يكون؟

هل هي تسهيل الإجراءات الإداري للناس كما يقولون؟

هل هي رفع حاجة الضعيف للمساعدة في قضائها؟

هل هي اكتشاف المواهب والقدرات الخاصة للشباب

وتقديمها للناس لتأخذ مكانها في دائرة المجتمع؟

هل هي علاج المريض ومساعدة المحتاج؟

هل هي شيء مما ذكر هنا أو قريب منه أو مشابه له؟

يقول القاموس: إن الوساطة هي الباب، وهذا الحد نراه يتفق مع كل ما سبق ذكره، ولكنني في هذه الليلة سأرفض تعريف القاموس وسأخذ بتعريف الناس لأن ما أريد الحديث عنه وما أراده الذين سألوا عن الوساطة والذين كتبوا عنها والذين أثاروا الحوار بشكل أو بآخر حولها، هو شيء آخر هو المحسوبية وهو المحاباة في فرص العمل وهو الواقع الجديد في بنية المجتمع الذي بدأ يمارس في مؤسساتنا العامة بشكل صارخ مكشوف.

وإذا كان بابا كما يقول القاموس فهو الباب الذي لا يملك

مفتاحه إلا رجل أو رجلان في كل مؤسسة عامة ولا يعرفه

ولا يدخل منه إلا المحسوبون والأقرباء ومن توجب الحمية رعايتهم وهو في الحقيقة السلم الذي يأخذ سالكيه إلى القمة دون تجربة الخطو الطبيعي والسير المألوف.

ولهذا فإن حديثي عن الوسطة أينما ورد يعني المحاباة أو قل يعني المحسوية ويعني تخصيص المشاع وهو يعني في النهاية الانطواء الذاتي والشعور الفتوى ويعبر عنه ما نشاهده من صور انغلاقية، بدأت تظهر وتكبر وتتسع حتى احتاج إلى الصوت الساكن والهمس المستتر، ثم المناقشة المكشوفة لهذه الظاهرة على جميع المستويات وفي مختلف الأصعدة، وأن تتمخض المناقشات عن جدل منتظم حول الأسباب والدوافع إلى ذلك.

أما ضررها وخطأ ما يحدث فليس موضع جدل أو خلاف، والآراء التي طرحت مجمعة على حدة الظاهرة واستفحالتها وعلى أنه لا يجب السكوت عنها، ولكنها اختلفت في تعليل الأسباب فانقسمت إلى رأيين: الرأي الأول ندد بها وبمرتكبيها وطالب بإيقافها حالا وعمد إلى فضحها بصراحة دون تردد. أما الرأي الثاني فكان يقر بخطر فشوها ووجودها كظاهرة

يجب أن تعالج، والقائل بهذا الرأي يشعر بضرورة البحث عن أسباب يتمنى أن تكون مقبولة أو معقولة على أقل تقدير تبرر حدوثها بمنطق لا يخلو من تكلف في بعض الأحيان، وقد تبنى هذا الرأي فئة من كبار الموظفين الذين تقل شجاعتهم عن مواجهة الخطأ ولا يسهل عليهم الاعتراف به ولا يجدون سبيلا إلى تجاهل ما يحدث ولا الإقرار به في حين تبنى الرأي الأول بعض الكتاب والمفكرين وأساتذة الجامعات وعلماء الإدارة وبعض رجال الصحافة البارزين وأهل الرأي المستقل، فشرحوا الظاهرة وحلّلوا أسبابها، وبحثوا عن حلول لها ودعوا إلى معالجتها، وطلبوا إيقافها عند حد معقول، وعدوها خلافا اجتماعياً لا يجب أن يستمر، ولم تخل آراء هذا الفريق من طرح واع لمستقبل الأمة إذا لم تتم معالجة هذا السلوك الإداري ليقف عند حد معين. وكان في لغة الطرح شيء من النقد اللاذع والعتاب وضرب الأمثلة التي تجسم فداحة ما يرتكب. يقول أحد الكتاب وهو رئيس تحرير صحيفة سعودية واسعة الانتشار في الداخل والخارج (الرياض، عدد ٥٩٧٤):

لم ينس الشعب الأمريكي من أين جاء :

« لا أفهم أبداً كيف أبيع لنفسي مثلاً لو كنت مسؤولاً في دائرة ما، أن يكون طاقم المساعدين حولي أو المهمين في دائرة العمل هم من أبناء مدينتي أو قريتي القديمة أو الذين تربطني بهم تجاذب قرابة أو صداقة، وبهذه المقدمة أصل إلى رفضي التام لتلك الدوائر الضيقة التي تجمع الناس في مجالات العمل أو الصداقات ولا أتصور أنه انتماء ينم عن شمولية الولاء لو سمح الإنسان لنفسه في إشعاره لزميله المواطن الآخر بأنه معذور في تقريب من يأنس للهجته أو يتتمي لمدينته على حساب إهمال الكفاءة المجردة التي تفترض منا احترامها ما دامت تحمل هوية المواطنة».

ثم يتناول الكاتب التناقض العجيب بين الارتقاء العلمي والفكري وخطأ الممارسة لدى هؤلاء المعنيين فيقول: « أليس من الجاهلية العصرية أن تكون شهادات أكسفورد والسربون وهارفارد تكريسا ممجوجاً لذلك الانغلاق الذاتي» .

ثم ينهي رأيه بقوله: « إنه لا يزعم أن الشعب الأمريكي نسى من أين جاء ولا أن الشعب السويسري والألماني

وغيرهما نسوا التقسيمات الإقليمية التي شغلت أوريا سنين عديدة ولكن هذه الشعوب عرفت أن هناك وطناً يدينون له بالولاء ويرتفعون إليه من وهدة الاقليمية المؤلمة».

ومثل هذا الرأي رأى آخر وضع له عنوان كبير أصدقكم القول أنه وقف شعر رأسي عندما رأيت (الرياض، عدد ٦٠٢٠).

الدولة وإقليمية النخبة :

تناول الكاتب تحت هذا العنوان موضوع المحاباة والمحسوبية في الجهاز الإداري للمؤسسات العامة وتحدث عن مخالفة هذا السلوك لمبادئ الوحدة العامة وخرقه خرقاً صارخاً لحق المسؤولية وأمانتها وحقوق الوطن، فقال : « غير أن ما ينبغي الوقوف عنده هو كيف نستطيع موازنة بعض التصرفات الإدارية التي تحكمها أمزجة خاصة ذات طبيعة إقليمية أو قرابية أو صداقية نشهدها في كثير من المؤسسات العامة، وبين الموقع الذي تحقق لنا كمجتمع توحيدي أصبح لاسمه رنين في العالم.. كيف نتصور زيداً من الناس يقوم بتصرفات جده أو جد جده يوم كانت الأقاليم متطاحنة

والجهل مسيطراً، في حين يحمل صاحبنا في ذهنه أحدث النظريات في علم إدارة المجتمع والتنمية، إن هذه الظاهرة لجدير بالمؤسسات العلمية المتخصصة الوقوف عندها، بل إصدار توصيات عاجلة وفعالة تبدأ بإبطال مفعول نظرية المزاج الخاص التي يتذرع البعض بها في اختيار العناصر لمساعدة المسؤول في إدارة الجهاز الذي يديره، فقد استغل البعض هذه النظرية استغلالاً خاصاً في حين أن إعطاء الفرصة للمسؤول في اختيار العناصر التي يشعر أنها قادرة علمياً وعملياً على مساعدته جاءت لتمنع أي تدخل خارجي لفرض ما لا يريده المسؤول، بيد أن البعض لم يستوعب هذه الحقيقة في إطار معطيات الوحدة الحقيقية».

ثم يمضي يفند الواقع المر حتى قال: «إن الدولة أتاحت للمواطنين كلهم التعليم والفرص كالماء والهواء غير أن بعضنا لم يكن في مستوى أمل الدولة التوحيدي في جعل الفرص متاحة في إطار الوطن الواحد لا في إطار الاقليم أو المدينة أو الحارة. وكما ترون فقد أنحى الكاتبان باللائمة على فئة اجتماعية خاصة هم أصحاب الصلاحيات من كبار الموظفين الذي

درسوا في أوسع بلاد العالم ديمقراطية وأكثرها روحاً تسامحية
وكان التعليم لم يغير سلوكيات هؤلاء، بل زادهم قدرة على
تنظيم أفكارهم المتخلفة بصورة تضيء عليها مسحة القبول
حتى صارت شيئاً منظماً. ولا مقارنة بين سلوكهم وسلوك
آبائهم، فسلوك آبائهم كان فوضى صارخة مرفوضة لسوء
ممارستها وكان واقع آبائهم يفرض ذلك السلوك. أما هؤلاء
فقد كان تعليمهم وتأهيلهم الذي جعلوه وسيلة حديثة لتنظيم
الممارسة نفسها بأسلوب إداري منمق يقيم الحجة ضدهم.
وإلا لما أصبح خريجو الجامعات المشهورة أكثر انغلاقاً
من آبائهم، والفارق هو أن آباءهم لم يتسمنوا قيادة الأمة ولم
يمهد لهم الوطن المتسع والمجتمع الحضاري ولو حصل
ذلك لما عملوا على تكريس الشريحة والأخذ بمبدأ القرابة.
أما أبناءهم فقد وجدوا الوطن الرحب والأمة المتسامحة
والمجتمع الواحد فأصبح من السهل عليهم أن يتسمنوا
بشهاداتهم رؤوس المؤسسات العامة التي تخدم الأمة وبينها
المجتمع فيحولونها بصلافة إلى خلية خاصة لأبناء قريتهم
وأهل رحمهم موهمون أنفسهم بأنهم يبرونهم ويصلونهم

ويعطفون عليهم. وهم في مقابل ذلك لا يأبهون بحرمان الوطن كله من قدرات أبنائه عندما يحرمون الآخرين شرف خدمة الأمة والمشاركة في أداء الواجب نحو الدولة والمجتمع أيضاً. يقول أحد الكتاب (الرياض. عدد ٧٢٥٣) في مقالة ملئت سخرية لاذعة لهؤلاء « تعبان أفندي شخصية ذلك الذي إذا تسلم زمام إدارة خاصة أو عامة راح يجمع أبناء أسرته أو بلدته فيضع كل واحد منهم على رأس عمل فتقلب المصلحة أو المؤسسة إلى عربة خاصة، ومع هذا يتبجح ويقول أمام الملاء: نعم أنا أجمع جماعتي وأقربهم وخيركم خيركم لأهله. حتى الحديث الشريف زوره جهلاً أو تجاهلاً ونسى أن بر الأهل والأقارب هو في العطف عليهم ومساعدتهم ورعايتهم وليس بإحلالهم محل الكفاءات الممتازة وقد لا يكون لديهم من الاستعداد والمؤهلات والقدرات والخبرة غير قريبهم من سعادته وقدرتهم على التأثير عليه من خلال الأهل والأقارب، ولهذا تجد عمله ضعيفاً وضائعاً بين حانا ومانا».

هذا الكلام الساخر المتهكم بالواقع الذي يفرضه أصحاب الصلاحيات الإدارية على مجتمعنا يعد وثيقة إدانة حقيقية

للممارسة باسم النظام وباسم الاختيار للمصلحة العامة وهو في الواقع تكريس للمفروض من تشكيلات التعامل غير العادل بين الناس. الذي تجاوزه النظرة الشاملة منذ خمسين عاماً، أي قبل أن يولد.. وليس شخص تعبان أفندي رجلاً بعينه ولا رجلين أو ثلاثة من أصحاب الصلاحيات وإلا لهان الأمر وقوي الصبر وعدوا من الشواذ على القاعدة الذين لا يعتد بهم، لكن أصبح كل منهم ذلك الرجل، ولهذا فإن اللوم لا يتوجه إلى ذات معينة ولا تبحث أسبابه مرتبطة بهذا أو ذاك، بل هو توجه عام سار عليه الجميع قناعة أو محاكاة للآخرين وترعرع في ظل التسامح الأبوي الذي أولاه أولو الأمر لكل أبناء هذا المجتمع، والرفق الأخوي الذي عرفه الناس وتعاملوا به على هذه الأرض قبل أن تبدأ ممارسة الخطأ الذي فرض نفسه بشكل اصطلاحى جديد أو مفهوم وافد مع صور البيروقراطية الحادثة، فأصبح لا يجد أحد حرجاً من ممارسته بل لا يشعر بأنه يفعل خطأ نتيجة لشيوع الظاهرة واستفحالها حتى ظن بعض كبار الموظفين أن هذا هو المطلوب وهو المرغوب، فقال في وسيلة إعلامية، ما يقرؤه الناس فيصعق منه الذين لم

تلوث أحاسيسهم مزلق التجاوز، يقول الرجل عندما سئل عن المحسوبة والمحابة: (الجزيرة، عدد ٥١٢٥):

الغريب والقريب :

« إذا تساوى الغريب والقريب فإنني بصراحة سأفضل القريب، وهذا مبدأ من مبادئ الإدارة الحديثة ... فقد وجد أن فرص نجاح العمل تكون أكبر عندما تكون الدائرة المحيطة به - بالمسؤول - من أقاربه».

لقد كان الرجل صريحاً الصراحة كلها، عكس ما يرى زملاؤه يفعلونه دون أن يعرق لهم جبين، باسم الإدارة الحديثة وباسم الصلاحيات المخولة وباسم خدمة الأمة وتنمية روح الترابط في المجتمع. وهو في الواقع تمييز واضح فقد قسم أبناء الأمة وأهل الوطن إلى غريب وقريب في رأي النظريات الحديثة التي سمع عنها الرجل وأشار إليها. وحتى إذا قبلنا جدلاً ما يقولون فإننا نجد أن لكل واحد من هؤلاء شركاته الخاصة وأعماله التي يديرها بجانب عمله الرسمي، وليس فيهم من استعان بأبناء عمه وأهل قريته في إدارة مؤسساته الخاصة. بل كان اعتمادهم على الكفاءة المتميزة من غير

الأقرباء وهذا يدحض ما يزعمون من أنهم يقربون معارفهم لمصلحة العمل ولنجاحه. وأعمالهم الخاصة التي يختارون لها أهل الكفاءة والخبرة من أبعاد الناس عنهم تشهد ببطلان هذا الادعاء الباطل .

اختزال الوطن :

ولكنني مع ذلك كله لا أتهم الوعي العام بعدم الإدراك لما يرتكب ولا أستطيع وصفه - أي الرأي العام - بالسهو أو الغفلة لأن الرصد كان واعيا والمتابعة قائمة والنظرة الشمولية دقيقة وكان التنبيه يواكب المخالفات الإدارية مشيراً إلى منطلقات أقرب إلى القبول وأجدر بأحلاق مجتمعنا. إلا أن الاصرار على استمرار وجود الظاهرة المزعج قوى بقوة العناصر المستفيدة لأنها استغلت روح التساسح والجبلة التي جبلت عليها الجماعة. ومن بوادر الإدراك الواعي لخطأ الممارسة ما جاء على إحدى صفحات جريدة (الرياض، عدد ٦٨٤٩) تقول : « فأنت تدخل مبني إدارة حكومية أو قطاع ما.. لتجد فريقاً كاملاً يديرون العمل هم من ... أبناء الحارة وزملاء الأمس وأصدقاء الطفولة وقد احتلوا مواقع متميزة في التركيبة

الوظيفية دون سواهم لا لشيء إلا لأن هؤلاء على مقربة خاصة من القائم على هرمية العمل. إن هذه الظاهرة أصبحت متبلورة في قطاعات عديدة وبشيوعتها المرعب سوف تهدد حقائق تعارف عليها الناس في العمل والإنتاج وخدمة المجتمع.. غير أن هذه الظاهرة إن تركت فسوف تقوض الايجابيات لأنها تختزل مفهوم الوطن إلى وحدات صغيرة هي وحدة الاقليم أو القرابة أو الحارة وذلك ضد منطق العصر والتقدم والتاريخ والمجتمع المتجانس».

التعصب للإقليمية :

وإذا تجاوزنا نطاق الملاحظات اليومية للصحافة وكتابها فإننا سنجد الرصد والادراك الواعي الذي يستمد التجربة ويستقرىء التاريخ ويستنتج ما وراء الظاهرة وقد شارك في هذا التوجس كاتب كبير في سنه وتجربته وفي عمله، مارس حق التوجيه وأدى أمانة الكتابة بإخلاص قبل أن يعرف الناس ظروف استغلال المواقع الإدارية وواجبات القرابة فيها، وقبل أن يُعرف التحايل اللطيف على النظام. فأخذ الظاهرة التي نعرضها هذا المساء على أنها بلغت من البغض والخطورة

ما جعله يتناول في حديثه إلى رموز الميل الاقليمي مرجعية تاريخية، ويشير بذكاء إلى ما يمكن أن يكون فيه عذر وما لا يمكن أن يعذر مرتكبوه فقال: (الرياض، عدد ٦٨١٤).

« ليس مما يستحب أن نستنكر التعصب في شخص ما أو في شريحة من المجتمع يتنامى في مشاعرها الاعتزاز بالقومية العربية وغالباً ما يكون السبب رد فعل لسلسلة من الأحداث وتطوراتها على امتداد مراحل من الزمن استوعبها التاريخ... لكن يبدو أن الظاهرة أنواع منها التعصب للاقليمية المحدودة الضيقة. هذا النوع من « الشوفينية » هو الذي أتوجس وأتحسب لوجوده وشيوعه في نفوس شرائح من الشباب في المملكة وقد أستغنى عن التحديد بالنسبة للاقليم أو عن التعيين بالنسبة لأعمار هذه الشرائح.. لأن تنامي الظاهرة وانتشارها لم يعد يفتقر إلى هذا التحديد والتعيين».

ثم يواصل حديثه في تشريح ما يقع تحت عينيه حتى يقول:
«والمؤسف بل المنذر بما يتعارض مع الأسس التي قام عليها الكيان في المملكة هو أن الحبل متروك على الغارب بحيث أصبح من المألوف أن تعلن « الشوفينية » عن نفسها بمناسبة

وبلا مناسبة في التعامل بين الأقران.. إذ تبلغ « الشوفينية» الإقليمية الضيقة حد الاصرار على التعبير عن نفسها». ثم يسير الكاتب قليلا إلى تفصيل الأضرار التي يراها تسير على خط أعوج ولكنه يستدرك شيئاً مهماً وهو أن هذا الخطل لا يعبر عن رضى أصحاب الشأن فيقول: « وللانصاف، والتزام جانب النظرة العادلة، يمكن القول: أن الدولة إذا كانت لم تلجأ إلى الأخذ بزمام المبادرة، لمقاومة هذه « الشوفينية» الاقليمية الضيقة، فإن السبب هو اعتمادها المطلق على الأسس القوية التي قام عليها الكيان وهي أسس كانت عبقرية المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله-، قد وضعتها من منطلقين، هما عقيدة التوحيد بكل مضامينها الخالدة أولاً، ثم دمج أو صهر جميع أقاليم المملكة في بوتقة خرجت منها هذه السبيكة الفريدة التي يجب أن يتعذر أو يستحيل أن يتميز فيها إقليم عن غيره بأي خصيصة من خصائص التميز... ومن أهم أنجح الوسائل التي يفترض أن تكون لها القدرة على مقاومة أي اتجاه شوفيني إقليمي لا أجد ما يمنع من أن أصفه بأنه بغيض، وخطير إلى الحد الذي لم يعد يحسن السكوت عليه

... ولتصور على ضوء هذه الحقيقة ماذا يمكن أن يتمخض عنه التعلق بهذه « الشوفينية » التي لا أشك بأنها آخذة في النمو السريع، والانتشار الأسرع الذي لا أزيح الستار عن سر إذا قلت : إنه أصبح حديث المجالس في البيوت».

وإذا كان الاشفاق والخوف من بوادر مقدمات الطواهر التي تقع بين أيدينا جعلنا الرجل الذي بلغ الثمانين من العمر يخشى نتائج المقدمات الخاطئة فإنه يجدر بنا نحن الذين نواجه نتائجها المطروحة أن نعلن رأينا ونعلن رفضنا واستهجاننا للسلوك البغيض كما وصفه الكاتب. ولا أريد أن أنتقل بكم إلى الرأي الآخر بعد أن عرضت آراء للكتاب والأدباء قبل أن أختتمها برأي أستاذ لعلم الإدارة في أعرق جامعاتنا ورأيه نأخذه لأنه رأى متخصص في هذا الحقل وهو مفكر وأديب وكاتب أيضاً، يقول : (اليمامة، عدد ٩٣٠).

المحسوبة :

« المحسوبة ظاهرة غير محمودة لكن المنطق وراء ظاهرة المحسوبة النظيفة إذا لم يكن في الامكان القضاء على هذه الظاهرة بسبب معطيات مجتمعية وقيم سائدة... ذلك

أن المحسوبية كظاهرة تتغاضى كثيرا عن اعتبارات القدرة والمعرفة والفعالية في سبيل تمكين ذوى القربى والصلة والعلاقات الاجتماعية من أن يتسنى لهم وظائف ربما كانت في مستويات إدارية عليا ومحصلة ذلك معروفة، فهي انخفاض في الأداء وقهر المجدين من الذين لا تنطبق عليهم الاعتبارات وراء المحسوبية، وتدن في عطاء الجهاز أو المؤسسة، وسجل يحتل الفشل فيه مساحة كبيرة إن لم تحتل المساحة كلها... ذلك أن عدم شعور الأفراد بأن المعيار المتحكم إليه هو معيار الكفاءة والقدرة والفعالية فإن عطاء المجدين المبعدين بسبب تغلب المحسوبية لن يكون عطاء جيدا ولن يكون لديهم الحماسة للعمل والمثابرة على أدائه على أفضل وجه وقبل ذلك وبعده لن يكون لديهم الشعور بالانتماء والارتباط بالجهاز أو المؤسسة... ومفهوم المحسوبية يرسخ التجزئة والفرقة والاختلاف داخل الكيان الواحد وهو من خلال ذلك قد يحبط الجهد والاجتهاد والاخلاص في العطاء لدى الفئة القادرة على ذلك، إذ إن المحسوبية منحت الفرصة لمن هم أقل قدرة لأنهم من الذين تنطبق عليهم معاييرها وأطرها...

والمحسوبة استشرت استشرى كبراً وكادت أن تكون أو أصبحت عملاً مشروعاً وتوجهاً مقبولاً، وممارسة واضحة للعيان، ولو تقصينا الوضع في أي كيان إداري لبرزت دون حاجة إلى التقصي وإن كان بروزها في بعض الأحيان صارخاً وفي أحيان أخرى أقل بقليل من ذلك».

هذا رأى الكاتب في المحسوبة النظيفة كما يسميها أما رأيه في غير النظيفة فلا أستطيع نقله إليكم.

وبعد ،

فقد سبق الحديث عن الواسطة في نظر رجال الفكر والأدب وأساتذة الإدارة وأهل الرأي الذين يرقبون السلوك الإداري ويستقرئون الواقع الذي بدأ يتجاهل عملية الدمج والاستمرار عليها وصهرها في بنية اجتماعية واحدة كما لاحظوا جنوح التطبيق الإداري الحادث ومجافاته لأسس التكوين الوطني المتفق عليه، مما ينتج عنه بعض الآثار المستقبلية التي لا بد أن يكون للفعل غير الواعي الذي تبشره بعض الفئات رد فعل واع قد لا يسهل هضمه بعد حدوثه ولا تسهل السيطرة

عليه، وقد بدأ يواجه المشكلة ويمارسها قطاع آخر قد لا يكون مقتنعا بها ولكنه يشهد منها صوراً يومية ويتعامل معها سواء كان تعامله عن قناعة أو أنه كان منساقاً معها انسياق الترس في حركة العجلة الآلية، عليه أن يدور بدورها حتى لا يقع مطحوناً بين أضراسها. ونخشى أن يدور الناس كلهم هذه الدورة الخاطئة في الوقت الذي تكون مصلحة المجتمع أقوى على مخالفتها.

الرأي الثاني :

أما الرأي الثاني فكان لكبار الموظفين الذين تناولوا الظاهرة وتحدثوا عنها وأقروا بخطورتها وأشاروا إلى ضررها ووصفوها بأنها داء يعمل في جسد الأمة عمل السم وعلى الرغم من ذلك فإن نعمة هؤلاء شابهها شيء من التبرير لحدوث الظاهرة، وهو في طبيعة الحال تبرير لا بد منه بالنسبة لهم لأنهم طرف في القضية، وطرح السؤال أمامهم هو في حقيقته تعريض بهم أو استهزاء غير مباشر بسلوكهم، ولهذا كان التبرير جزءاً من الدفاع عن النفس ولا بد أن يحدث عندهم إسقاط على العالم الثالث أو ما يشابه ذلك، لقد طرحت إحدى الصحف السعودية سؤالاً عن المحسوبية وأثرها في المجتمع ووجهته

إلى مسؤول كبير (عكاظ، عدد ٨٠٢٠) فكان من رده : « إن مظاهر المحسوبية وعدم وجود الضوابط الصحيحة لتقويم الجهد وتقدير الكفاءة متفشية في معظم بلاد العالم الثالث ... والطبيعي هو أن يجد الموظف الحوافز المادية كلما أثبت كفاءة في عمله وكلما أثبت تميزا في أداء واجبه ... ثم أشار إلى أهمية تنمية الحوافز الدينية لدى الموظف... وأوضح أن الموظف إذا استقر في وجدانه الحافز الديني فهو إنما يتقرب إلى الله سبحانه وتعالى باتقان عمله وزيادة كفاءته مؤمنا بأنه إذا لم ينل حظه المادي في الدنيا فسوف ينال الأجر والثواب عند المولى في الآخرة، ولا شك أن هذه الخواطر الإيمانية في ذهن الموظف تدفعه إلى مضاعفة إنتاجيته دون انتظار للحوافز المادية التلقائية».

كلام جميل لو كان الموظفون لا يعرفون أن العمل للدنيا غير العمل للآخرة ومن يعمل في الجهاز الذي يتحدث هذا المسؤول عنه وغيره من مؤسسات الدولة يعرفون أن هناك طريقاً للجنة وللآخرة طريقاً غير طريق الوظيفة. أما الوظيفة فهي عمل للدنيا وإن احتسب المؤمن فيها عمله فهو يحتاج

المقابل والمردود العاجل، ولا نعرف شريعة في الأرض يعمل فيها الإنسان وتجزير الحوافز في الدنيا لغيره ويحال أجره إلى الآخرة، وقد ينعكس الأمر ويطلب الموظفون هذا الرجل المسؤول بأن تنمو في ذهنه هو الخواطر الايمانية وتدفعه إلى العدل والمساواة فهو فرد واحد يسهل تطعيمه بالخواطر الايمانية وإلزامه بها حتى يتجنب هو وزملاؤه التجاوزات في تخصيص الحق المشاع للأمة وقد جاء في الحديث الصحيح الذي هو مصدر الخواطر الايمانية ما رواه أبو علي عن حذيفة مرفوعاً أيما رجل استعمل رجلاً على عشرة أنفس وفي العشرة من هو أفضل منه فقد غش الله ورسوله وجماعة المسلمين» وعن عمر بن الخطاب فيما رواه الشيخان قال: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين».

مسؤول آخر وإداري مؤهل حشر في السؤال عن الوساطة (الجزيرة، عدد ٤٨٠٥)، فقال:

«الوساطة ظاهرة سلوكية إنسانية لا توجد في شعب دون آخر وإن تفاوتت درجاتها وآثارها من مجتمع لآخر حسب

اختلاف أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة، وحيث إن عدم دقة وشمولية الأنظمة وقواعد العمل يفسح المجال أمام الموظف بل يشجعه على تفضيل شخص على آخر أو فئة على أخرى، كما أن الغموض في الأنظمة والتعليمات يؤدي إلى ترعرع الوساطة أو المحسوبية كما يصطلح على تسميتها أحياناً، كما أن مستوى التنظيم الإداري والرقابة الإدارية يؤثران بشكل كبير على انتشار الظاهرة أو عدمه، إذ يصعب في ظل التنظيم السليم والرقابة الواعية المخلصة قيام الموظفين باتخاذ قرارات أو أعمال مبنية على اعتبارات غير اعتبارات المصلحة والنظام... ولكن كما هو الحال في المجتمعات التقليدية المترابطة تصبح الوساطة قيمة اجتماعية مقبولة ومطلوبة اجتماعياً حتى بين المتعلمين الذين بدلاً من التأثير الإيجابي للقضاء على الظاهرة أو التقليل منها فإنهم يخضعون لتأثيرها ويتأثرون بها».

يظهر أن النظام في رأي الموظفين مسؤول عن التجاوزات الإدارية لعدم دقته، ولأنه كما يقولون ليس فيه تحديد يعتمد عليه وهو بطبيعة الحال تبرير معقول، إلا أن الذي يستفيد

من النظام غير المحدد هم أصحاب الصلاحيات من كبار المسؤولين في الدولة الذين أعطاهم أولو الأمر صلاحيات واسعة رغبة في تحقيق منطلقات عريضة تفترض حق المشاركة وتقوم على الأسس المتينة التي رسخوها وعملوا على صيانتها والمحافظة عليها وتركوا التفاصيل الدقيقة لأبناء الأمة الذين سيمارسونها يومياً، وكان الواجب على هؤلاء المسؤولين أن يدعوا المؤهلين علمياً وعملياً لمد الأسس المثالية التي حرص المخلصون على نموها في كل قطاعات المجتمع دون النظر إلى مواضع اجتماعية محدودة وقيم سائدة مرفوضة وقد أثبتت تصرفات كبار الموظفين فشلهم الذريع في تحقيق الغاية فحاولوا الاستقاط على النظام. والنظام ليس قرآناً وفجواته ليست عذراً ومن السهل، بل من الواجب على كبار الموظفين كتابة النظام طبقاً للمتغيرات الحادثة مع التطور ونمو الحاجة إلى الجديد وتأهيل الأجيال حتى لا يكون هناك عذر يحمل على أكتاف النظام.

لقد انتقلت بلادنا في السنوات الماضية نقلة رائدة في كل مجالات الحياة التعليمية والعمرانية والاقتصادية ونما مع

ذلك الوعي العام كما نمت روح المشاركة في خدمة الوطن لدى كافة فئات المجتمع وقد حاولت الدولة جاهدة متابعة حركة النمو والتطور مع الحياة بصفة عامة لكي تفسح المجال المتكافئ والفرص المتساوية للقادرين على خدمة الوطن، وقد نجحت في ذلك وتجاوزت المخائق الضيقة بشيء من الرضا عن النفس.

والإنسان على هذه الأرض بنشاطه الذهني والفكري هو أغلى ما فيها وهو العنصر الرائد وقد نال نصيبه من اهتمام الدولة وحظى بتنمية مداركه ومواهبه، وشحذت ملكات الابداع والعطاء لديه وفتح سبيل التعليم أمامه حتى تأهلت غالبية فئاته تأهيلاً علمياً وتهيأت للقيام بدورها كاملاً، ولا شك أن من طبيعة البشر التفاوت، كما أن من طبيعة حركة الحياة التفاعل الاجتماعي والتطور وعدم الثبات. وقد كان لبعض فئات المجتمع سبق إلى العمل الإداري فوضعت لنفسها ميزات إدارية نتيجة ظروف خاصة تهيأت لها دون غيرها في السابق، فأرادت المحافظة عليها في الحاضر، وسبب هذا أن بلادنا مرت بظروف وسنوات طويلة كانت فيها الكفاءة

الإدارية الجيدة نادرة وكان البحث منصبا على من يستطيع أن يعمل ولو بأدنى درجات الكفاءة والندرة الإدارية، ونتيجة لهذه الحاجة فإن شرائح اجتماعية قليلة كانت قد نالت قسطا من التعليم أفضل من غيرها فكان من الطبيعي أن تكل الدولة إليها مهمات إدارية كبيرة، وأن تعمل على تنمية القدرات العلمية والفنية الأخرى لتعدها للمشاركة فشمّل اهتمام الدولة قطاعات المجتمع السعودي كلها لتهيئتها لدورها في الحياة العامة، حتى لا يكون الاعتماد على شريحة اجتماعية محدودة، ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت أجيال تساوت في التعليم والتأهيل من جميع فئات المجتمع ووجدت الكفاءة الإدارية الممتازة في كل تلك البيئات ومن كل الشرائح الاجتماعية بل أصبح أكثر المتعلمين المؤهلين القادرين على العطاء الجيد في الجيل الحاضر هم من أبناء القطاع الكبير الذي تأهل على أسس علمية حديثة.

وقد اتسعت قاعدة هذا القطاع. عندئذ شعرت بعض الفئات التي كانت قد وصلت إلى قمة الهرم الإداري بتضاؤل حجمها العددي أمام التوجه العام نحو العمل في الدولة،

وازدیاد تطلع الكفاءات الجديدة للمشاركة في بناء الوطن .
فأسرعت إلى استغلال أسبقيتها ومواقعها الإدارية
المتقدمة لصالح أفرادها حتى تحتفظ بميزاتها القديمة .
فاستخدمت فنيات البروقراطية للبقاء على مكاسبها الإدارية
بحكم سبقها إلى مواقع التأثير وتهيئة القرار واتخاذها لصالحها .
فكان ما يسمى بالاختيار على مبدأ الكفاءة مدخلا واسعا
وجده هؤلاء سبيلا يجعل مبدأ القرابة هو الأصل في الاختيار .
وحين واجه المجتمع في السنوات الماضية تطورا جوهريا
وبعد أن ذابت فوارق التعليم واستوى التأهيل عندئذ عملت
الفئات القليلة المتمكنة على تحوير هذا التطور لصالحها وبدأ
الإداريون التنفيذيون يهيئون القرار لخدم أغراضهم ، فظهرت
المحاباة وبدأت تأخذ مكانا بازرا في مواقع العمل القيادي
وأتيححت الفرص الوظيفية العليا لأبناء هذه الفئة ومحسوبيها
خاصة دون غيرهم ، مما أحدث تكدسا رهيباً لفئات محدودة
في بعض المؤسسات العامة وأصبحت مكانا خصبا لنمو هذا
التكدس غير المرغوب .

إن ميزة بلادنا وميزة نظامها الإداري قيامها على نظرية انتقاء الكفاءة الإدارية لتعمل في خدمة الوطن، ودعمًا لهذا المبدأ منحت الدولة كبار المسؤولين فرصة اختيار معاونيهم مما يأنسون بأدائه وقدرته على العمل معهم تحقيقًا للمشاركة الوطنية لخدمة المصلحة العامة، ومحاولة اكتشاف المواهب الجديدة الشابة دون تمييز، لكن ظهر عجزهم - مع الأسف - عن حسن الاختيار العادل والانتقاء للكفاءة وللقادريين من أبناء الأمة في مؤسساتهم التي يشرفون عليها وانحصرت جهودهم في الاختيار لمعارفهم ومن يلوذ بهم لمعاونتهم ووضعهم في مراكز القيادة في المؤسسات العامة التي تحت إدارتهم حتى أصبحت كل مؤسسة عامة صورة لتكتل فئوي محدود.

لقد وضع ولاة الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين أن تطلعات الدولة هو بناء الأمة ورفع وعي المجتمع وتأصيل روح الانتماء القوي للوطن وتحقيق المشاركة في خدمته وعدم تكريس الانتماء للشريحة الاجتماعية أو الإقليمية تحقيقًا لمبادئ العمل الرائد الذي قام به مؤسس هذه البلاد في توحيد الأمة وصهرها في بوتقة الدين والكيان الواحد والمجتمع

متكافئ الفرص إلا أنه من المؤسف أن المحاباة أصبحت ظاهرة تفرض نفسها في كل المواقع، وأصبحنا نجد صوراً من التكتل الذي يخدم مصالح معينة وشرائح مخصوصة.

وإن نظرة سريعة إلى الوظائف التي يتم شغلها بالترشيح تؤيد وجود إقليمية الإدارة الأمر الذي لا يخدم ما يسعى إلى تحقيقه المخلصون من أبناء الأمة.

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

نظرة عامة

إن نظرة واعية ولو سريعة إلى ما أدر كناه واقعاً منذ ثلاثين عاماً^(١) أو تزيد حين كنا مجتمعاً قليل السكان، قليل التعليم، متواضع الإمكانيات إلى قفزة هائلة في عدد سكانه تجاوزت كل المقاييس العالمية للنمو، وقفزة تعليمية تجاوزت الحدود المعهودة ونسب التطور المتعارف عليها عالمياً، واتساع أكبر حتى من خيال التصور في حجم المدن، إن كل ذلك ترك آثاراً كبيرة في طبيعة التطور ومتطلباته وما يهمني منه في هذا العرض هو الإنسان ابن الوطن الذي حدث كل ذلك منه وله ومن أجله.

التحول :

ولقد تابعت باهتمامي كله منذ عشرين عاماً حين عدت من الدراسة عام ١٩٨٢م حركة ما يحدث من تحول وتغير في بنية المجتمع السعودي وعلاقاته وصلاته، وعوامل التأثير فيه وعليه، في ماضيه الذي سبق هذين العقدين، وما أصابه بعد ذلك من تغيرات وتطورات أثرت تأثيراً كبيراً في بنائه، وفي رؤيته

(١) ١٣/٥/١٤١٢هـ - ٢٠/١١/١٩٩١م.

وفي تفكيره بل وحتى في سلوكه وفلسفته مؤسساً ذلك كله على دراسات ميدانية موثقة تناولت الأسماء والمسؤوليات والمواقع في كل مرفق حكومي.

الإنسان :

ولأن الإنسان على هذه الأرض بنشاطه الذهني وفكره هو أعلى ما فيها، وهو العنصر الرائد في حاضرها ومستقبلها، فقد نال أغلب أبناء الوطن نصيبهم من التعليم وحظي الجميع بتنمية مداركهم وشحذ مواهب العطاء لديهم، وصقلت ملكات الإبداع بالتعليم والتأهيل، وفتح السبيل أمام فئات المجتمع السعودي كله حتى تأهلت فئاته تأهيلاً يمكنها من المشاركة النافعة في خدمته، والقيام بدورها في نهضته إلا أن ما لا يخطئه النظر أن الجانب النظري لم يلامس التطبيق العملي في واقع الحال ولم تحصل المشاركة العادلة للقادرين من أبناء الوطن على خدمته وشرف الإسهام في نهضته، وذلك للأسباب التالية :

السبب الأول :

الفئة والمجتمع :

إن فئة قليلة العدد في المجتمع السعودي سبقت إلى مواقع

العمل الإداري فجعلها تضع لنفسها ميزات إدارية متقدمة، نتيجة ظروف تهيأت لها خاصة دون غيرها في السابق حين كان القادرون من أبناء الوطن والمؤهلون منهم قليلين، فأرادت الفئة قليلة العدد المحافظة على ميزات الماضي في الحاضر الذي صار مختلفاً.

السبب الثاني :

التمييز :

حدث هذا التمييز لهذه الفئة في الماضي حين كانت البلاد تمر بظروف كانت فيها الكفاءات العلمية قليلة والمدربة في الإدارة أقل من القليل، وكان البحث منصباً على من يعمل ولو بأدنى درجة من الكفاءة، وقد كانت هذه الفئة في الواجهة فحصلت على شيء من بدايات التعليم وأعطى لبعضها استثناءات كثيرة من شروط التأهيل العلمي لشغل المناصب العليا في الجهاز الإداري، وكان من الطبيعي أن يوكل إلى هؤلاء مهمات إدارية وأن يعتمد عليهم في تسير دفة العمل الإداري. وعندما شعرت هذه الفئة بمد التعليم إلى كل أبناء الوطن، ونمو القدرات العلمية المؤهلة الأخرى من غير أبنائها ومن

خارج محيطها الاجتماعي، والفئوي، أو العائلي والأسري، والإقليمي أسرع إلى استغلال سابقتها في العمل القيادي ومواقعها الإدارية المتقدمة لصالح أفرادها خاصة، واحتفظت بميزاتها القديمة، واستخدمت فنيات البيروقراطية للإبقاء على مكاسبها بحكم تمكنها من مواقع التأثير وإبعاد غيرها، وعملت على تهيئة القرار واتخاذها لصالحها. وكان ما يسمى بالاختيار على أساس الكفاءة مدخلاً واسعاً لصالح القرابة والمنفعة والفئة القليلة، مثلما كان الاستثناء من المؤهل قد هيأ لها في السابق ميزة خاصة كرسيت حظوظ الفئوية والإقليمية التي استغلته هذه الفئة في مرحلة اختلال التوازن التعليمي بين بعض مناطق المملكة وسكانها في الماضي، فدفعت به إلى أبعد حدٍّ واستأثرت بالفرص المشاعة بين الناس.

السبب الثالث :

الواقع المختلف :

حين واجه المجتمع السعودي كله في السنوات الماضية تطوراً مهماً توفرت فيه الكفاءة والمؤهلون من جميع فئاته ومن كل أبنائه، وذابت فوارق التعليم واستوى التأهيل للفئات

الأخرى التي كانت أكثر عدداً، عندئذ عملت الفئة القليلة المتمكنة على تحويل التطور لصالح أفرادها، وبدأ الوزراء والقياديون منهم يتخذون القرار الذي يخدم فئتهم، فظهرت المحاباة وبدأت تأخذ مكاناً بارزاً في مواقع العمل القيادي في كل مرفق، وأتيحت فرص المشاركة في الإدارات العليا لهم ولمحسوبيهم خاصة دون غيرهم حتى تحول كل مرفق في هرمه الأعلى إلى رابطة قرابية وإقليمية حادة لا يمكن غض الطرف عنها ولا تقبل نتائجها.

الواقع :

ولأن هذا كله يخذش حقوق المواطنة وفرص المشاركة للجميع في بناء الوطن الذي ينتمون إليه، ويهز المساواة والعدل المطلوبين بين أبناء الوطن الواحد، ويحرمه قدرات أهل الكفاءة من أبنائه الذين لا ينتمون إلى هذه الفئة أو تلك، فإن علاج ما يحدث وما حدث في الماضي، وتدارك ما قد يحدث في المستقبل، هو ما تطمح هذه الورقة إلى توضيحه بالأرقام والأشخاص والأسماء بعد دراسة علمية قامت على إحصاء دقيق لمراكز التكديس الفئوي وتأثيره على ما يحصل من تمييز

بين الناس فيما هو حق للجميع، وقد تكررت الدراسة مرتين الأولى عام ١٤١٢هـ حين قامت بالإحصاء لأسماء الوزراء وكبار المسؤولين في كل وزارة وشملت موظفي الدولة الذين يشغلون المناصب التي يصدر بتعيين شاغليها أمر مجلس الوزراء والذين يعينون بناء على توصية الوزير المختص، وقد كانت نتائج تلك الدراسة ٧٥٪ لفئة مجددة من إحدى مناطق المملكة و ٢٠٪ لمنطقة أخرى بينما بقي ٥٪ موزعة على جميع مناطق المملكة وسكانها وأبنائها وكانت عينة الدراسة ستمائة. ثم تكررت الدراسة للنموذج نفسه في ١٤٢٣هـ على أمل أن يكون حدث في بحر اثني عشر عاما مرت تغيير أو انفراج في شغل الوظائف العليا يقلل حدة الفئوية ويستجيب للمتغير التعليمي والديمقراطي الذي يفرض نفسه بقوة إلا أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال حيث أظهرت زيادة انغلاق الفئة الأولى واستثارتها بما تستطيع لشريحتها الضيقة وكانت النتائج كالتالي ٨٥٪ في الحاضر من الوظائف العليا تشغلها الفئة الأولى ١٠٪ تشغلها الفئة الثانية، بينما بقيت نسبة ٥٪ لكل أبناء الوطن بمناطقه وسكانه، مع ارتفاع عدد عينة الدراسة من

ستمائة في الدراسة الأولى إلى ألف ومئتين في الدراسة الثانية. ثم كرست الفئة القليلة المستفيدة من الوضع القائم هاجس الحذر في التمثيل للمناطق والقبائل لكي تبقى على الوضع الذي تحقق لها وتبعد من سواها من المشاركة وقد بالغت وضخمت الحذر والخوف من مبدأ المشاركة على أساس التمثيل الجهوي والقبلي بينما التمثيل المناطقي قائم منذ قيام الدولة والأسماء التي تتكرر في كل وزارة وإدارة تدل عليه، فعدد من المقاعد الوزارية في الحقيقة تخصص لأسماء من حاضرة الحجاز وعدد آخر يخص لأسماء من حاضرة نجد أو الأحساء فقط وكأن المملكة هي هذان الاقليمان وهذه الأسر وليس غيرهما.

النتيجة :

والنتيجة بكل وضوح وصراحة هي اختزال شديد للوطن وقدرات أهله في فئة من أبنائه الذين لا يغمز بكفاءتهم ولا يُطعن في قدراتهم، ولا يُشك في ولائهم وإخلاصهم، ولكنني أزعم أن من أبناء الوطن الذين لا يقعون ضمن هذه الدائرة الضيقة من هو مثلهم في الكفاءة والقدرة والولاء والإخلاص،

وأن الوطن للجميع، وأن الفرص يجب أن تكون للجميع حتى لا يشعر القادرون الذين لا ينتمون إلى الفئة القليلة بالإقصاء والتهميش والحرمان، كما هو حادث اليوم.

مؤشر غير مريح :

إن هذا المؤشر يجعلنا نفكر في حاضرنا المختلف كلياً عن الماضي الذي قبلنا فيه الوضع القائم وأبرز وجوه الاختلاف بين الحالين :

١. فقد كان الجميع في الماضي يجدون الوظيفة وفرص العمل متاحة لكل الناس في أدنى الدرجات من السلم الوظيفي، وهذا خفف شعور التركيز على التكتلات العليا في سلم الوظيفة العامة وألهى الكثرة عما تمتعت به القلة من مزايا مادية ومعنوية كبيرة.

٢. لم يتبلور لدى الأكثرية شعور بتمييز فئة عن أخرى، وكان ينظر إلى الأمر على أنه يحدث في حدود الممكن المعقول من الأشياء وضمن اجتهادات فردية، أو حتى إقليمية في حدود المحتمل وكان السكوت عنه مرحلياً لاشك بذلك.

٣. لم يكن الانغلاق شديداً يلفت نظر الناس إلى مثلما وصل إليه الآن من الفئة التي جمعت بين الانغلاق الفئوي والتزمت الإقليمي وتصنيف الناس وإقصائهم.

الحاضر :

لا شك أن ما يحدث صار ظاهرة لا يمكن تجاهلها للأسباب الآتية :

١. حاجة الناس في كل مستوياتهم إلى البحث عن الوظيفة ولو صغرت، كشف واقع الحال أمامهم وذلك حين يجدون أن على قمة كل مرفق عام فئة قرايية خاصة تصنع لنفسها سياجاً من التكتل والانغلاق وتبرُّ أبناء فئتها بما تستطيع تحصيله بحكم مواقعها حيث يزكي بعضهم بعضاً ويثني بعضهم على بعض، وترعى مصالحهم بمعزل عن مساحة الوطن وسكانه.

٢. كثرة المؤهلين والقادرين من عامة المواطنين وشعورهم أنهم لا يحصلون على فرص متساوية مع زملائهم من أبناء الفئة نفسها وأن تأهيلهم العلمي وقدراتهم لا تقدر بقدرها.

٣. نمو المنافسة الشديدة بين الناس وارتفاع الوعي بقيمة المشاركة وأهمية ذلك معنوياً للذين تتحقق لهم فرص المشاركة وشعور الإحباط للذين توصلوا في وجوههم الأبواب.

٤. نمو الشعور الإقليمي والتصنيف الثنائي بين الناس الذي كان مسكوتاً عنه في الماضي، وقوة الحديث عن المكاسب التي يحققها أصحاب النفوذ ويحرم منها الوطن ومواطنوه، وقد أصبح الأمر هو حديث المجالس والناس، وسيتمخض عن موقف مزعج إن لم يُسارع في علاجه.

بين الماضي والحاضر :

وإذا كانت ضرورة التوازن في الماضي بين فئتين صغيرتين قليلتين من أبناء الوطن قبل خمسين عاماً قد أوجبت التدخل من قبل ولاية الأمر بما يسمى الاستثناءات لصالح إحدى الفئتين حتى قام التوازن الواجب قيامه بينهما في حينه، فإن الحاضر أشد إلحاحاً للتدخل لصالح المجتمع السعودي كله ضد استئثار الفئة القليلة بكل الفرص والإمكانيات المتاحة التي صارت أثرها تمسّ الثوابت الأساسية للحقوق العامة والواجبات وأثر

ذلك يتضح في النقاط التالية :

١. إن شعور الكثيرين بأنهم خارج دائرة الاهتمام سيضعف تماسك الجبهة الداخلية لأبناء الوطن.
٢. تشكيل رأي عام يعارض هذه الميزات والأثره للقلته من الأثرية المحبطة التي قد تجد أكثر من طريق للتعبير عن هذا السخط والإحباط.
٣. ظروف المرحلة التي تمر بها بلادنا والعالم من حولنا يدفعنا إلى التماسك الداخلي، ويلج على فسخ المجال للقدرات والكفاءات من كل أبناء الوطن خارج دائرة الفئة ذات المصالح.
٤. إن هذا الاستثثار يتعارض مع توجيهات القيادة إلى الإصلاح الإداري والنظرة إلى الجميع على أنهم سواء في الحقوق والواجبات.

وفي النهاية:

أولاً:

المملكة قارة كبرى وسكانها بضخامة حجمها من العدد والتعدد والاختلاف والتكامل ويجمال بل يخالف الحقيقة من يقول: إنهم على رأي واحد، ومن طبيعة الناس اختلاف المصالح والأغراض والتغلب ولذا قيل: لو عدل الناس لاستراح القاضي.

ثانياً:

في كل أمة تتعدد الاتجاهات الفكرية والمذهبية وتختلف المصالح وهذا التعدد والاختلاف لا يمس الحقوق والواجبات ومن غير المعقول تجاهل هذه الحقيقة أو إغفالها كما هو الحال اليوم.

ثالثاً:

أغلب سكان المملكة فئة عمرية شابة وذلك أمر يتطلب وعياً متقدماً وإحاطة دقيقة لمتطلبات هذا النوع من الناس، ويجب دراسة كيف يفكرون وكيف ينظرون للأمور التي يعيشونها والأخذ بعين الاعتبار المتغيرات في حياتهم لاسيما ما

يتعلق بالحقوق والواجبات وضرورة المساواة في ذلك. ولا شك أن هناك تفاوتاً كبيراً بين أبناء الوطن الواحد في هذه الحقوق مع الأسف الشديد وهناك شعور حي وقوي بهذا التفاوت والمطالبة بإصلاحه لا تزال في طور الضمور والاستتار.

رابعاً:

التعليم الذي حظي به أبناء مجتمعنا كان عاملاً مؤثراً بطريقة تفكيرهم كما كان باعثاً في نفوسهم إلى التطلع المشروع لحقوقهم وواجباتهم والاعتراض على التمييز الذي تحظى به فئة صغيرة منهم، ولا شك أن الناس أصبحوا يحسون إحساساً قوياً بما يرونه من أثره القليل من الناس على الكثير دون سبب مقبول لهذه الأثرة.

خامساً:

التغير في الداخل والخارج في الخمس عشرة سنة الماضية كبير جداً ومن المستحيل ألا يكون هذا التغير قد عمل عمله في النفوس وأثر في المناخ العام الذي يعيشه المجتمع وخلق تصورات لها فعلها في سلوك الناس مع بطء آليات الاستجابة الصحيحة للمتغيرات الاجتماعية التي لا يمكن تجاهلها.

سادساً :

أمام هذه العوامل التي هي حراك اجتماعي طبيعي في كل حال وقف أصحاب المنافع الخاصة موقف الإقصاء وموقف التجاهل والتهميش المتعمد لغيرهم وغلبوا مصالحهم واستغلوا مواقعهم المتقدمة في الإدارة التنفيذية وأبعدوا من لا ينتمي إليهم مكاناً أو نسباً، ونتيجة هذا كله تدني مستوى الأداء الوظيفي وغياب الشعور بالتنافس البناء الذي يحفز على الإنتاج الصحيح، وهذا سبب الاعتراض المعلن والصامت على هذه الحال مع تجاهل الواقع الاجتماعي والديمقراطي للتركيبة السكانية للمملكة.

سابعاً :

إنه من المؤسف أن يبلغ الأمر هذا الحد من الانغلاق ثم لا يكون هناك محاولة صحيحة لتوسيع الدائرة والانفتاح على كل فعاليات المجتمع السعودي بدل الاعتماد على شريحة ضيقة من أبنائه.

الرأي :

إن في كل مجتمع مؤسسات مثل النقابات والهيئات

والأحزاب تفرز بطبيعتها ما يسمى الطبقة الوسطى التي يعتمد عليها المجتمع في خياراته عندما يريد أن تتسع دائرة المشاركة الفاعلة وتحقق العدالة لكل فئات المجتمع ومن هذه الطبقة تأتي القيادات العليا التي تمثله، أما نحن - كما هو معلوم - فإن الطبقة الوسطى أتت عن طريق الوظيفة العامة العليا (الوزراء ونواب الوزراء شاغلي المرتبة الممتازة ومن في حكمهم) وهؤلاء يأتون في بلادنا عن طريق الاختيار لشغل هذه المواقع وقد انحصرت الخيارات لهؤلاء حتى اليوم في الفئة القليلة السابق ذكرها التي جاءت من أسر متناسبة ومن قرى متقاربة وإصبحوا هم الذين يدعون للإدارة وللوزارة ويستأثرون في التجارة، مما همش المجتمع ومناطقه وقبائله وأوقف حراكه الطبيعي السليم.

في النهاية :

إننا أمام خيار المجتمع كله، وليس خيار الفئة التي تحقق وجودها على حسابه وتكرس مصالحها بمعزل عن الواقع الذي يعيشه الناس ويرجونه من العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وخيار المرحلة ومتطلباتها، وحسم الأمور بما

يصلح الخلل الذي حدث، ويعيد للمجتمع توازنه الطبيعي، وأمنه الاجتماعي، وخيار تشكل الوعي العام والرأي النافع التماهي معهما والاستجابة للمتغيرات الديمغرافية والجغرافية.

كيف :

وأقرب الطرق إلى ذلك هو مدُّ النظر إلى كل مناطق المملكة وإلى كل سكانها واختيار القيادات العليا على أساس الكفاءة والقدرة من جميع أبناء الوطن ووضع الأسس التي تضمن الاستفادة من المؤهلين القادرين من أبناء الوطن وأهله.

الخلاصة

إن الانتماء للهوية الوطنية الذي نتحدث عنها في هذا البحث لم يعد قضية يختلف عليها أو يجادل عنها وإنما حلت في مكان قصي من ثقافتنا الحاضرة وحل مكانها في الصدارة المعهود الثقافي الذي كنا فيه قبل زمن الدولة وقبل قيام الوحدة بل قبل اختراع الهوية الوطنية، والسبب هو التعلق بانتماءاتنا القديمة والرجوع إلى الوراء واستظهار الماضي وتوظيفه للحاضر، ذاك هو الذي عرقل عمل الهوية وأضعف الاعتماد عليها ولن تجد الهوية الوطنية مكاناً في النفوس والأفئدة مادامت الذاكرة تعيش الماضي بكل صوره وأبعاده وتستعيده وترتكس إليه وما دامت الحقوق غير متساوية والواجبات غير محددة.

إن الذي يكرس معنى الهوية الوطنية ويجعل لها قيمة هي منظومة الحقوق التي تحققها لحاملها وهي الأساس الذي تقوم عليه صلات الناس وتتحده فيه أشخاصهم ويستوي التعامل به بينهم . وأهم ذلك كله هو المساواة بين كل من يحمل الهوية والعدل فيهم والحرية الشخصية التي يتمتع بها

كل فرد ممن يحمل هوية الوطن وينتمي إليه، ويصبح الجميع أمام حالة واحدة وشخصية اعتبارية واحدة حتى تكون هي الرابطة الأساسية التي لا ينتمي المرء إلا إليها ولا ينتسب إلا بنسبها وحدها ويلتزم بحقوقها وواجباتها عندئذ يكون للهوية معنى يعرفه الناس ولها قيمة يدركون دلالتها ويحافظون عليها.

نخلص من هذا كله إلى أن الهوية التي يسعى المصلحون إلى تأسيس مبادئها في النفوس ومع الناشئة يعترض طريقها إلى نفوسهم طرائق شتى منها:

العصبية الإقليمية الحادة التي أصبحت ظاهرة للعيان.

العصبية القبلية التي استثرت بنوازع الغلبة والأثرة واستبد بها الحرمان والشعور بالتهميش الاجتماعي فارتدت إلى عصبيتها القديمة لتجد فيها ما يعوضها عن ما تشعر به من الإهمال والتجافي.

العصبية المذهبية والفكرية التي عرض البحث بعضاً من مبادئها وأمثلتها وهي ظاهرة مروعة حين تأتي من أهل الظاهر الإسلامي الذين يقتدي بهم الناس ويقلدونهم ويستمعون

إليهم بما يحملون في طواياهم من معاني البعد والانغلاق على ثقافة تميز الناس وتفرق بينهم وتحيل إلى موروثات اجتماعية وترتكس إلى مواضع مرزمنها ومضى أوانها إلا أن جذوتها بقيت في أعماق هؤلاء فأبرزتها الظروف المواتية وأوقدتا المنافع المبتغاة فظهر في طوايا فكرهم ما وصفه الله في كتابه العزيز « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى » وهي طبيعة بشرية عندما يرى المرء أنه يؤتي حظه وافراً وقسمته مع الناس تامة. ثم لا يفسر ذلك إلا باختلافه عن الآخرين وتميزه عليهم. وهذا هو ما جعل بعضهم ينظر إلى الهوية التي نتحدث عنها في هذا البحث أنها قد تجمعهم مع العامة أو توجب عليه المعادلة والمشاركة بما لا يرى أن يشاركه أحد فيها أو يعادله.

عصبية المصالح والمكاسب، لم يختلف الناس في كل تاريخ البشرية على شيء كما اختلفوا على حظوظهم من الحياة الدنيا، ولم تقم المنازعات والعداوات بين الناس إلا من أجل هذه الحظوظ. ومما لا شك فيه أننا في هذه البلاد المباركة قد أصابنا من العصبية الشيء الذي لا ينكر وأن الثراء والوفرة المادية التي تمتعت بها بلادنا كانت مبعثاً لعصبية المصالح

وعصيبة المكاسب. وقد تفاوتت الفرص واختلفت الحظوظ أيما تفاوت وأيما اختلاف، والنتيجة المنطقية أن يقاتل أهل المصالح والمكاسب دون مصالحهم ومكاسبهم وأن يبعثوا كل خطر يرونه يهدد الامتيازات التي نعموا بها والهوية الواحدة وحقوقها المتساوية مهدد خطير لمصالح النخب والمتنفذين.

إن ترسيخ الهوية الواحدة الكاملة الشاملة لكل أبناء الوطن هو في حد ذاته تهديداً لما تمتعت به القلة من منافع - ونتيجة لعدم تكريس الهوية الوطنية بحقوقها وواجباتها المشروعة وأهمها إتاحة الفرص المتكافئة للجميع، واختيار القيادات التنفيذية العليا على هذا الأساس - . وبهذا الوعي، ولذلك السبب، كان الميل إلى هوية المصالح قبل هوية المواطنة لأن المواطنة تعني قبول مشاركة الآخرين لهم فيما وصل إليهم من منافع ومساواة غيرهم معهم وهو أمر لا يقرون به ولا يطبقونه لأن ما حققوه في حياتهم أكبر وأهم من الانتماء إلى تشكيلات في نظرهم لا يؤمنون بها ولا يريدون التقيد بقوانينها، وهم يدركون أن ما بأيديهم جاء بسبب بعد الناس عن العدل والمساواة فيما هو مشترك ومشاع بينهم وفيما توجه حقوق

المواطنة فحرصوا على تحييدها وعملوا على تمكين المنافع الخاصة. وقد رغبوا بما يحقق لهم الامتياز على ما يحقق المساواة والعدل وواجبات المواطنة وحقوق الهوية لكل أبناء الوطن الذين يحملون هويته ويتتمون إليها.

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

قائمة المراجع

- ١- التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية. أدونيس العكره، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ٢- ثقافة الأطفال، هادي نعمان الهيتي، ٣٧، عالم المعرفة، رجب ١٤٠٨هـ، مارس ١٩٨٨م.
- ٣- ارتقاء القيم، عبد اللطيف خليفة، ١١٤.
- ٤- انظر ارتقاء القيم، ١١٥.
- ٥- ثقافة الطفل، ٤٣.
- ٦- المواطنة والوحدة الوطنية، محمد محفوظ وآخرين، ١١٤.
- ٧- جريدة الاقتصادية الشيخ عبدالله المنيع، العدد ٥١٩٢ في ٢٠/٢/١٤٢٨هـ الموافق ٢٩/١٢/٢٠٠٧م.
- ٨- ملحق الرسالة، جريدة المدينة الدكتور محمد النجيمي، الجمعة ٣ محرم ١٤٢٩هـ، الموافق ١١ يناير ٢٠٠٨م.
- ٩- مقابلة مع الأستاذ الدكتور محمد النجيمي نشرت في مجلة نون، العدد ٢٢ ربيع الأول ١٤٢٩هـ.

- ١٠- خصائص جزيرة العرب، ٩٤. بكر بن عبدالله أبو زيد، نشر دار ابن الجوزية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ١١- جريدة المدينة المنورة أوراق صحفي، جمال خاشقجي، الأحد ٩/١١/١٤٢٣هـ الموافق ١٢/١/٢٠٠٣م.
- ١٢- مقدمة دليل الهاتف الخاص بأهل نجد المقيمين في المدينة المنورة.
- ١٣- مهد الإسلام البحث عن الهوية الحجازية ص ٣٩، مي يماني الطبعة الأولى ٢٠٠٥، نشر دار السافي.
- ١٤- البحث عن الهوية الحجازية، ٤١.
- ١٥- البحث عن الهوية الحجازية، ٤٤.

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٩	الانتماء الوطني : دراسة للحالة السعودية
٥١	الثنائية الكبرى والتكوين الجديد
٨٣	النخبة بين إدياء الوطنية وممارسة التمييز
١١٧	نظرة عامة
١٣٣	الخلاصة
١٣٩	المصادر والمراجع
١٤١	الفهرس

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com